أثر العمالة الأجنبية

في التغير الاجتماعي في الدول العربية

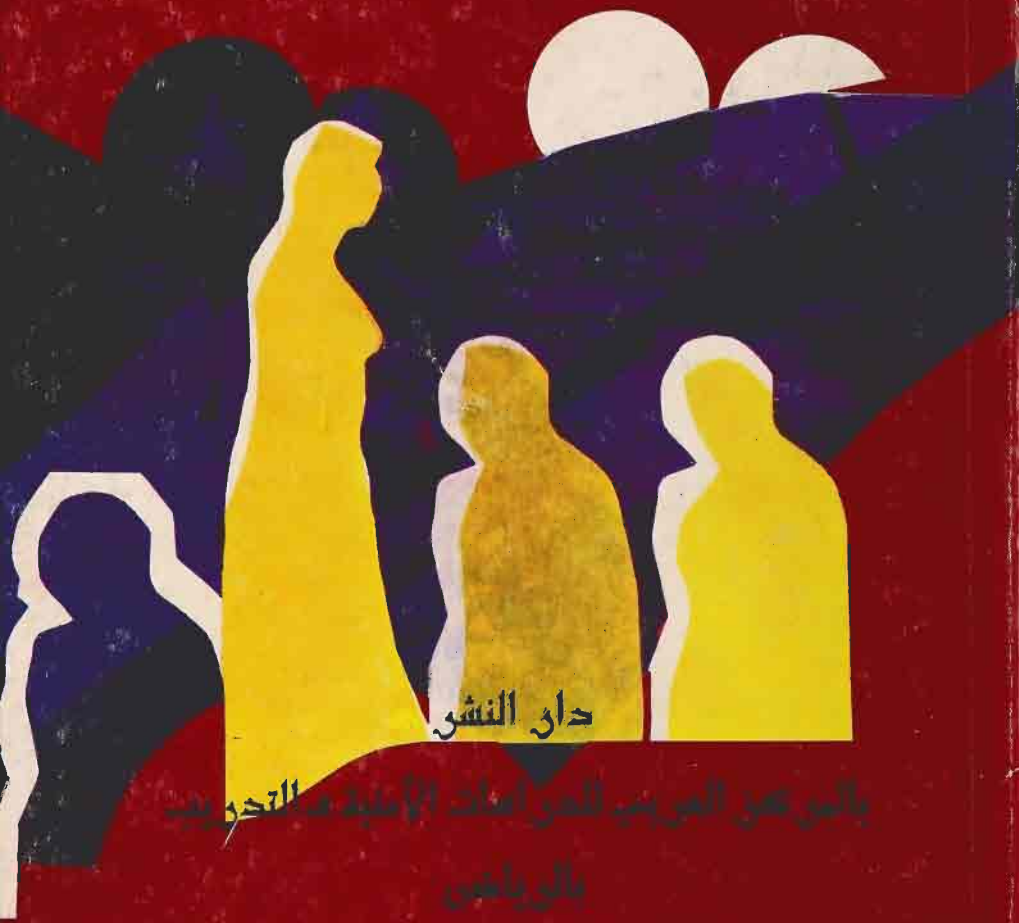

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

أثر العمالة الأجنبية

في التغير الاجتماعي في الدول العربية

الدكتورة لبنى عبدالله القاضي

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٠هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١٠هـ [الموافق ١٩٩٠م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتـــويات

التقديم بقلم الدكتور فاروق بن عبدالرحمن مراد ١١

المقدمـــة ١٣

الفصل الأول: العمالة الأجنبية في الدول العربية النفطية ١٩

الفصل الثاني: الخصائص السكانية للعمالة الأجنبية ٢٣

الفصل الثالث: أثر العمالة الأجنبية على التغير الاجتماعي في الدول العربية ٤٣

الفصل الرابع: الاعتماد على الآسيويين في سوق العمل لبعض الدول العربية ٧١

الجـــداول .. ٨٩

المراجـــع ١٢٥

أولاً: المراجع العربية: ١٢٥

ثانياً: المراجع الأجنبية: ١٢٩

التقديـــــــم

سوق العمل العربية نادراً ما تتم دراستها وتحليل العوامل الداخلة في التأثير فيها في البلاد العربية، وإن تمت دراسات متفرقة في عدد من الدول العربية فإنها غالباً ما تكون محدودة بتقييم الجدوى الاقتصادية من بعض المشروعات أو على أفضل تقدير تكون هذه الدراسات محصورة ببلد عربي واحد.

السوق العربية المشتركة كانت ولاتزال مطمحاً للمؤمنين بأهمية التكتل الاقتصادي العربي كمصلحة عربية عليا في هذا العصر، ولكن هذا المشروع بقي في حيز الاماني لما قوبل به من عقبات واعتبارات محلية هنا، وهناك.

والنظرة الهامة لواقع سوق العمل العربي يلاحظ عليه من علامات التداخل، والتشابك، والتفكك في نفس الوقت ما يوحي بالفوضى وعدم التنظيم، والحقيقة التي تفرض نفسها أمام الملاحظة العابرة سوء التوزيع في الأيدي العاملة العربية والتخلف الكبير في حقل المهارة الذي تميز به قطاع عظيم في اليد العاملة العربية، والملاحظ أيضاً استخدام اليد العاملة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة بكثرة في أجزاء مختلفة من الوطن العربي مما يدل على سوء التنظيم، وغياب التخطيط العربي المشترك في الميدان الاقتصادي ومنه ميدان العمل.

وإلى جانب الاعتبارات الاقتصادية فإن ثمة اعتبارات اجتماعية هامة لابد من مناقشتها، وأخذها في الحسبان عند الحديث عن العمالة بشكل عام، والعمالة الأجنبية في الدول العربية بشكل خاص، ودلالات هذه وتلك على المناخ الاجتماعي، وبالذات الاعتبارات الأمنية من المسائل التي تشغل بال المفكرين في أكثر من موقع في الوطن العربي.

والدراسة التي تبناها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وقامت بها الدكتورة لبنى القاضي هي من الدراسات الطليعية على هذه المسألة الهامة من المسائل الفكرية والتطبيقية في الوطن العربي، نرجو معها مزيداً من العناية بهذا الجانب الهام على الصعيد العلمي الفكري كحد أدنى.

فاروق بن عبدالرحمن مراد

المقدمـــــة

لقد اجتذبت التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية الاهتمام البالغ للعديد من الباحثين من حقول شتى: (اقتصادية، سكانية، اجتماعية وسياسية). فقد أسهم التغير الاقتصادي السريع في اجراء تحولات بارزة في هذه المجتمعات.

وقد تتابعت في العقدين الأخيرين الدراسات حول هجرة هذه العمالة الى البلاد العربية بهدف القاء الضوء على العوامل التي أحدثت هذه التغيرات، وتعرف آثار هذه الهجرة الضخمة للعمالة على البلدان المصدرة والمستوردة لها، واتجه الباحثون من الاقتصاديين الى محاولة تحليل مدى الاعتماد على تلك العمالة الوافدة وتقدير مدى الحاجة المستقبلية اليها، وركز الاجتماعيون منهم على دراسة أثر هؤلاء المهاجرين على النسيج الاجتماعي للدول المستوردة والمصدرة لهم وبخاصة أنهم لا يكونون أقلية في دول النفط الغنية، فقد فاق عددهم عدد المواطنين أنفسهم في بعض تلك الدول، ومن ثم فإنه لا حاجة للقول بأن وجودهم لابد وأن يؤثر في الهياكل الاجتماعية لتلك المجتمعات.

ويعود الاهتمام حديثا بدراسة التغير الاجتماعي - وليس مجرد آليات سوق العمل في الدول المستوردة لهذه الهجرة - الى النسبة المتزايدة لغير العرب بين هؤلاء المهاجرين الذين وفدوا من ثقافات متنوعة مما أثار إحساساً متزايداً بالقلق من أن الذاتية الاجتماعية لهذه المجتمعات العربية قد بدأت تهن تدريجياً، الأمر الذي يخشى معه أن تنشأ الأجيال الجديدة وقد فقدت هويتها العربية !

ويهدف هذا البحث الى دراسة أثر العمالة الأجنبية على التغير الاجتماعي في العالم العربي، وتحقيقاً لهذا الغرض سوف تسعى هذه الدراسة الى التعرف على الحجم المتزايد لهذه العمالة الأجنبية وتدفقها في الدول العربية، وبيان الدول التي تتم الهجرة اليها ليمكن قبل أن تتناول وصف مؤشرات التغير الذي حدث في تلك الدول أن نحدد تلك التي تستورد العمالة بأعداد كبيرة ومدى توافر البيانات والاحصاءات الكافية عنها بما يتيح الدراسة العلمية لهذه الظاهرة في مجتمعها.

وسوف تقوم هذه الدراسة بتقديم خلفية تاريخية مناسبة لتوضيح العوامل التي أدت الى ذلك النمو السكاني والاقتصادي السريع في تلك البلدان وأسباب تفضيل العمالة الأجنبية المستوردة س البلدان الآسيوية بشكل رئيسي على غيرها.

ووفقاً لذلك. سوف يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة وصف الوجود المتزايد للمهاجرين وأسباب استقدامهم في الدول المعنية

أما الفصل الثاني: فسيواصل اعطاء صورة عن التركيبة السكانية لهذه البلدان التي استقر بها المهاجرون وأوجدوا بذلك مجتمعا متسارع النمو غير متجانس.

وسوف تعنى الدراسة ببيان البلدان التي قدم منها المهاجرون والبيانات عن توزيعهم من حيث العمر والجنس لبيان أي هذه الجنسيات سائدة بصورة أكبر من غيرها ومدى التوزع الاعتيادي لأعمار هؤلاء المهاجرين كمجتمع فرعي من حيث تمثيلهم لفئات السن المختلفة أو اقتصارهم على الذكور الشباب غير المتزوجين ليمكن أن تعين هذه البيانات على تحليل التغير الاجتماعي وأثر هذه المجتمعات المستقرة أو الذكور غير المتزوجين على الدول التي يقيمون بها

وقد عانى هذا البحث من ندرة المعلومات السكانية المتوافرة حول الموضوع فقد تجنبت تقارير الاحصاء العام في عدد من دول المنطقة الاشارة الى توزيع جنسيات المهاجرين واكتفت بتقسيمها الى مواطن وغير مواطن.

كما أن هذه التقارير تقف بياناتها عند عام ١٩٨١م عدا الكويت التي تتوافر عنها بيانات احصائية عن احصائها العام لسنة ١٩٨٥م.

المكتبة الأمنية

وقد أدى ذلك الى أن تستعين هذه الدراسة بدلاً من البيانات الفعلية على تقديرات إحصائية صادرة عن منظمة العمل الدولية فيما قامت به من دراسات حول الموضوع

ولا تتوافر عن المملكة العربية السعودية وهي من أكبر الدول المستقدمة لهذه العمالة الأجنبية في الدول العربية - بيانات عن أولئك المهاجرين توضح جنسياتهم أو أعمارهم وإنما يكتفى بالاشارة الى تصنيفهم كغير مواطنين.

ويحتوي الفصل الثالث من هذه الدراسة على تحليل لمدى التغير الاجتماعي الذي سرت به تلك المجتمعات نتيجة لوجود تلك العمالة الأجنبية، وينطلق هذا التحليل من الوحدة الاجتماعية الأولى وهي الأسرة ليواصل تناول المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات التربوية: كالمدارس.. والاقتصادية كسوق العمل وظهور اقتصاديات منعزلة وسط المجتمعات العربية، وأثر ذلك كله على المؤسسات الثقافية كأجهزة الإعلام من تلفاز وإذاعة وصحافة وغيرها.

وقد أمكن التحديد الرقمي في بعض مجالات التغير الاجتماعي كبيان اعداد المدارس وخدم المنازل وقد استقيت هذه البيانات من الوزارات المعنية في تلك الدول.

أما جوانب التحليل الأخرى مثل أثر المهاجرين الآسيويين على اللغة العربية وعملية التطبيع الاجتماعي للأطفال في تلك المجتمعات، فهي جوانب كيفية تتطلب

ادراكاً واسعاً لأنماط السلوك والعرف والمعايير الاجتماعية في كل تلك المجتمعات.

وقد نظرت هذه الدراسة في هذا الفصل الى التغير الاجتماعي على المستوى المصغر ونعني به الأسرة، كما نظرت اليه على المستوى المكبر ونعني به المجتمع في تكامله.

وقد حرصت الدراسة بعد أن عرضت لمدى التغير الاجتماعي الذي حدث خلال العقد الذي تدفقت أثناءه العمالة الآسيوية أن تتعرف على مدى الاعتماد على العمالة المهاجرة وهل يعتبر وجودها ظاهرة عرضية أو موقفاً دائماً

ويحاول الفصل الرابع الاجابة على التساؤل السابق س خلال تحليل البيانات الواردة عن تصريحات العمل الممنوحة للعمال المهاجرين وبيانات الاستخدام لهم في الحكومة والقطاع الأهلي وتوزيع هؤلاء العمال المهاجرين على مجموعات الوظائف المختلفة

وقد لجأت الباحثة الى استخدام المقابلات الشخصية مع بعض المسئوليس الحكوميين وممثلي الشركات الكبرى في البلدان التي لم تتوافر فيها بيانات عن مدى الاعتماد على الجنسيات الأجنبية المختلفة

وقد أسفر البحث عن وجود اعتماد غير مؤقت وبأعداد كبيرة لا تقتصر فقط على قطاع الانشاءات في القطاع الأهلي بل يمتد الى مجالات الخدمات وحتى الدفاع، مما يشير الى أن العمالة

الآسيوية في البلدان العربية قد وجدت لتبقى لفترة ممتدة مالم تطبق سياسات حاسمة بشأنها تستهدف تحجيم هذه الهجرة وكبحها وإعادة الصفة العربية الغالبة الى هذه المجتمعات مرة أخرى.

الدكتورة لبنى أحمد عبدالله القاضي

الفصل الأول

العمالة الأجنبية في الدول العربية النفطية

على مدى قرن من الزمان، بل ويزيد، وعلماء الاجتماع يركزون في دراساتهم وأبحاثهم على الهجرة الدولية والانتقال البشري كأحد الظواهر الهامة، بل وشديدة الأهمية، التي برزت خلال الحقبات الحديثة من التاريخ البشري.

فقبل القرن الحالي كانت الهجرة للعالم الجديد، وفكرة الاستعمار هما العاملان الحاسمان، والسببان الرئيسيان للتحرك البشري بين قارات العالم.

وعقب الحرب العالمية الثانية ازداد اهتمام دول العالم الثالث بالتصنيع الذي يحتاج الى خبرات لا تتوافر لدى معظم هذه الدول، وقد أدى ذلك الى الاستعانة بخبرات أجنبية انتقلت اليها من الدول الأكثر تقدماً، أو من دول سبقتها في مجال التصنيع، ومن الجدير بالذكر أن ثمة دولاً، من العالم الثالث، لديها بعض الخبرات الوطنية التي نشأت وترعرعت في أحضان القوى الاستعمارية[1] والأوضاع السياسية، والواقع الاقتصادي

1 Dos Santos 1970, Emmanuel 1976, Frank 1966, Valenzuela 1982, Waller Stein.

لدول العالم لا تتماثل في مكوناتها، بل تختلف تلك العناصر من دولة الى أخرى، وتنفرد بأوضاع خاصة ومميزة دول الخليج العربية والدول العربية الواقعة في شمال افريقيا، فإحدى العلامات المميزة لدول العالم الثالث ذلك الانفجار السكاني، الذي يمثل في ذات الوقت أحد مشاكل تلك الدول ومعوقات التنمية فيها، وخلافاً لذلك فإن دول الخليج العربية المنتجة للنفط تعاني من نقص عدد المواطنين، وهو ما يؤدي بدوره الى تقلص الاعداد المتاحة من القوى العاملة وعدم تناسب حجمها مع متطلبات التنمية، وقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط وفي عائدات تلك الدول الى بروز حقيقة فريدة من نوعها في العالم الثالث تتمثل في فائض في رأس المال يقابله عجز حقيقي في قوة العمل[1]

فخلال فترة لا تزيد على عقد من الزمن، أدى تدفق الهجرة الأجنبية الى الدول المشار اليها الى زيادة أعداد الأجانب عن أعداد المواطنين الأصليين باستثناء كل من المملكة العربية السعودية وليبيا، وكانت تلك الحقيقة التي تمثل الواقع الاجتماعي لتلك الدول أحد أهم أسباب زيادة الاهتمام بالدول محل الدراسة في مجال البحوث الاجتماعية التي تتناول ظاهرة الهجرة الى تلك المنطقة من العالم.

---

2 - Birks & Sinclair 1980, 1986. Choucri 1979 , 86 Elmallakh 1968, 79, 82. fergany 1983.Nogi 1982, Sergeldin 81.

ويثور تساؤل حول مدى تأثير تلك الهجرة في التنمية الوطنية للدول المضيفة وفي ذات الوقت يثور تساؤل مقابل عن مدى تجاوب القوة العاملة الوافدة وتكيفها مع الواقع الاجتماعي لتلك المجتمعات

والقاعدة التي نعتقد أنها محل اتفاق معظم المتخصصين، هي: أنه لا يمكن أن يحدث تغيير في تركيبة المجتمع بمعزل عن التغييرات الأخرى لأن النظم المختلفة في المجتمع تؤثر بعضها في البعض الآخر، وتتأثر به، فالتغييرات الاقتصادية يرافقها تغييرات أخرى في التركيبة الاجتماعية كما أنها تؤدي الى التكيف، وفي مجال الرد على التساؤل الثاني، فإنه من الواجب أن نعترف بأن العائدات النفطية لا تفي بمفردها بمتطلبات تنمية تلك المجتمعات، فتدفق العمالة الوافدة على هذه المجتمعات هو الذي حرك عجلة التغيير والتنمية.

وخلال فترة السبعينات من هذا القرن، ومع القفزة الهائلة في أسعار النفط، زاد تدفق العمالة الأجنبية على الدول النفطية الذي سرعان ما أدى الى أن فقدت تجانسها السكاني، اذ زخرت تلك الدول بجنسيات متعددة وثقافات متباينة، وهذا ما أدى الى أن تركز بعض الدراسات على تركيبة سوق العمل وما تتنازعه من قوى، وفي المقابل، فإن تلك الظاهرة التي حركت واضعي السياسة السكانية في تلك الدول الى زيادة الاهتمام بحجم قوة العمل الوطنية التي انخفضت نسبة

مشاركتها في العمل الوطني عن ٥٠٪ لأسباب كثيرة من بينها التركيبة العمرية للسكان، لاسيما الشباب (متوسط أعمارهم يتراوح بين ١٦ ـ ١٨سنة) وارتفاع الخصوبة الذي أدى الى زيادة نسبة الإعالة

وكان الاعتقاد السائد أن التقدم العلمي والتعليمي في تلك الدول مع التغير العمري لأبنائها سيؤدي الى تخفيض نسبة العمالة الأجنبية وزيادة نسبة مشاركة العمالة الوطنية، غير أن معطيات الواقع تشير الى خلاف ذلك، فعقب الارتفاع المفاجىء لأسعار النفط سنة ١٩٧٣م، اكتسبت الهجرة للدول العربية النفطية أبعاداً جديدة تمثلت في انتقال اعداد كبيرة جداً من العمال الآسيويين الى تلك الدول وذلك في هجرة جماعية لم يشهد لها التاريخ البشري نظيراً من قبل، ففي سنة ١٩٨٠م بلغ عدد العمال الآسيويين في الشرق الأوسط ٢,٥ مليون عامل، وهم جميعاً بدون أسرهم، ومنذ ذلك التاريخ يسعى مليون عامل آسيوي سنوياً الى العمل في المنطقة بحثاً عن الثروة[1]

وتختلف نسبة العمالة الأجنبية في الدول المضيفة فهي تبلغ مابين ٨٠٪ و ٩٠٪ من قوة العمل في كل من: (الكويت،

1-Arnold & Shah 1982 P:3

قطر، الامارات العربية المتحدة) بينما لا تزيد عن ٥٠٪ من قوة العمل في كل من: المملكة العربية السعودية، عمان، البحرين وليبيا[1].

وقد كونت العمالة الآسيوية مجتمعات صغيرة متميزة داخل التركيبة الاجتماعية الكبيرة.

وخلال الثمانينات ركزت الأبحاث التجريبية على حجم المهاجرين الآسيويين وأثرهم على المجتمعات العربية، واحتدم الجدل حول مدى توازن العائد من هؤلاء المهاجرين مع تكاليف تواجدهم وآثاره.

ولعله مما تحسن الاشارة اليه، والتنبيه له، في هذا المقام هو التأكيد على أن العمالة الآسيوية المهاجرة الى دول الشرق الأوسط تختلف عنها في أوربا وهو ما سيكون أحد جوانب هذه الدراسة

فستركز الدراسة على ما لحق الدول العربية النفطية من تغير اجتماعي سرتبط بوجود العمالة الآسيوية بكثافات عالية، وهي تختلف بالقطع عن التواجد الهندي الباكستاني في دول الخليج العربية خلال الفترة السابقة على تلك الهجرة الجماعية لأن أعدادهم كانت قليلة نسبياً بالمقارنة بعدد السكان العرب، ومن ثم فقد كان وجودهم في هذه الدول لا يمثل أي تهديد اجتماعي.

1- Arnold & Shah 1968 & nagi

ففي أعقاب الارتفاع المفاجىء في أسعار النفط سنة ١٩٧٣م أصبح وجود العمالة الآسيوية بكثافة عالية حقيقة سكانية وواقعاً اجتماعياً في البلاد العربية، ومن ثم أصبح تأثير تلك العمالة على البيئة الاجتماعية أمراً لا تخطئه العين.

ويتضمن الجدول رقم (١) بيانات عن السكان وقوة العمل سنة ١٩٧٥م في سبع دول عربية نفطية [١]

وبمقارنة حجم العمالة الآسيوية بحجم العمالة العربية الوافدة الى دول النفط العربية يبين زيادة حجم القوى العاملة العربية الوافدة في ثلاث دول هي:
الكويت، المملكة العربية السعودية، الجماهيرية العربية الليبية، بينما تزيد نسبة العمالة الآسيوية في أربع دول هي: البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان التي تتميز بأوضاع خاصة اذ أن نسبة العمالة الآسيوية الى العمالة العربية الوافدة هي ٤ : ١ وذلك لأن الدولة سعت الى الاستعاضة عن أبنائها الذين هاجروا الى دول الخليج العربية بالعمالة الآسيوية

وفي الجزء الثاني يتطرق البحث الى دراسة التغير الاجتماعي الذي صادف المجتمعات التي استضافت العمالة الآسيوية، ومن الطبيعي أن نستبعد عن نطاق الدراسة

1- Birks & Sinclair 1980, P 137 139.

الجماهيرية العربية الليبية لأنها بالرغم من كونها مستقبلاً رئيسياً لقوة العمل الوافدة، فطبقاً للدراسة التي أعدها بيركسي وسنكليز لحساب منظمة العمل الدولية المستخلصة من الأرقام الرسمية المستقاة من سكرتارية وزارة الداخلية في الجماهيرية الليبية، فإنه في سنة ١٩٧٥م بلغت نسبة العمالة المصرية ٥٧٪ من حجم العمالة الوافدة حيث بلغ عددهم ١٤٨٠٠٠ شخص و ١٥٪ تونسيين ٣٨٠٠٠شخص وحوالي ٢٪ سودانيين ٤٠٠٠ شخص.[1]

وتؤكد الدراسة المشار اليها أن التونسيين يوجدون في ليبيا بأعداد كبيرة عن الأعداد المشار اليها نظراً لزيادة أعداد المقيمين منهم بطريقة غير قانونية في ليبيا، ولعل أوضح دليل على تلك النتيجة أنه في عام ١٩٧٦م طلبت الجماهيرية العربية الليبية مغادرة حوالي (١٣٧٠٠٠ وافد تونسي) ممن كانوا يقيمون هناك بصورة غير مشروعة[2]، وعلى الرغم مما تردد أخيراً من أن ليبيا عقدت اتفاقيات مع كل من يوغسلافيا وتركيا لجلب عمال منهما من خلال الشركات الرئيسية في كلتا الدولتين، الاّ أننا نفتقد الأرقام الموثقة عن عدد هؤلاء العمال، وعلى ذلك فإنه من المؤكد أن ليبيا تستقبل عمالة أجنبية من مناطق مختلفة من

1- Birks and Sinklair 1980 P: 135.

2- Birks and Simiklair 1980 P: 135.

العالم، لا سيما من تركيا ويوغسلافيا، الاّ أن عدم توافر الأرقام الصحيحة عن حجم تلك القوى الوافدة غير الآسيوية، وما أحدثته من تغييرات اجتماعية، يحرمنا من إجراء مقارنة، هي بالقطع مفيدة، عن أوجه الاختلاف بين التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها العمالة الآسيوية وتلك التي صاحبت العمالة غير الآسيوية.

وفضلاً عن كل ما سبق فإن الهجرة غير العربية الى الجماهيرية العربية الليبية هي ظاهرة جديدة لم يبلغ عمرها عقداً من الزمن، وثمة مؤشرات على أن أعداد المهاجرين في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، غير أنه لا توجد بيانات معتمدة على أن العمالة الأجنبية قد شكلت مجتمعات خاصة بها داخل حدود الدولة.

وقد انضمت الأردن الى الدول العربية المستقبلة للعمالة لإحلالها محل العمالة الوطنية التي هاجرت الى العمل في دول الخليج الغنية، لكن حجم العمالة الآسيوية في الأردن لا يشكل نسبة ذات شأن، لذلك لم يكن لها أثر يذكر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة

ومع استبعاد كل من ليبيا والأردن ، فإن نطاق البحث عن أثر العمالة الآسيوية المهاجرة الى الدول العربية سيقتصر على دول الخليج فقط، ففي تلك الدول ارتفعت نسبة العمالة

الآسيوية فيها من ٢٦٪ عام ١٩٧٠م الى ما يقرب من ٤٦٪ عام ٧٥، في حين انخفضت فيها نسبة العمالة العربية، في نفس الفترة من ٥١٪ - ٤٢٪ من قوة العمل،[1] وكان عدد العمال الآسيويين في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٧٥م مليون عامل زاد عددهم ليصل الى ٣ ملايين عامل سنة ١٩٨٣م [2]

وقد أدى ذلك التدفق العمالي الآسيوي المتزايد لدول المنطقة الى تحول التركيبة الاجتماعية المتجانسة لهذه الدول ليصبح لوحة تشكيلية تضم العديد من الديانات واللغات والثقافات، وهذه الثقافات والديانات واللغات التي صاحبت العمالة الآسيوية في البلاد العربية المستقبلة لها، أثرت على النش- الجديد، وتركت عليه بصماتها

وقبل الخوض في بيان أسباب العمالة الآسيوية، نستعرض أولاً ما نعنيه بكل من التغير الاجتماعي والمجتمع.

فالمجتمع شبكة مركبة وبالغة التعقيد، تتكون من أجزاء يعتمد كل واحد منها على الآخر كما أنه يساهم في المحافظة على الشكل، وتتكون تلك الأجزاء من العائلة، الحكومة، الدين والاقتصاد.

1- Nagi 1986 P: 20.

2- Arnold and 1948, Choucri 1986 Demery 1983.

والتغير الاجتماعي يدور حول أفكار رئيسية لدراسة التغير (المدرسة الوظيفية Functionalist والصراع Conflict والتبعية Dependency والتحديث Modernizaion وستكون الفكرة الأخيرة هي محور دراستنا نظراً لأن الدول النفطية تتطور بمعدلات تزيد سرعتها عن مثيلتها من الدول الأخرى.

وفي رأينا الذي يتفق ومنظري التحديث، أن التحديث كأسلوب للتغيير الاجتماعي هو تحول في تأثيره، تقدمي في آثاره[1]

ولقد كان هناك طريقان من خلالهما درس التغير الاجتماعي من قبل واضعي نظرية التحديث. أحد هذه المداخل كان ما يسمى بمدخل المتغير الحرج، الذي أدى الى ظهور المجتمعات الحديثة وفقاً لغياب أو حضور النموذج الفريد للتغير الاجتماعي[2]

لقد برهنوا على أن تحديث المجتمع قد تم عندما أصبح مصنعاً ، وبناء عليه فمؤشرات التصنيع مثل التقدم التقني والتمدن ونظام السوق الحديث. ينبغي أن تكون المعايير الأولية للتحديث، وكان المدخل الثالث لواضعي نظرية التحديث هو تحليل التغيير الهيكلي في المجتمع، وطبقا لرأي هؤلاء، فإن التحديث يعني تغييرا أكبر في المهن الاجتماعية،

1-Tipps 1973 P: 202.

2- Tipps 1973 P: 203.

والمعاهد، والوظائف، وتطوير مصادر جديدة للتكامل[1] ويعتبر سمك التغيير بأنه ذلك الذي يمكن أن يظهر في ظروف اجتماعية مختلفة،[2] وفي عالم النشاطات الاقتصادية ينبغي تطوير نظم السوق، كما يجب أن يستبدل بالصناعات المنزلية وحدات صناعية أكبر أو مصانع، كذلك ينبغي السيطرة على النظام التقدمي ونظام الجمهور، وبالتالي تحرير الاجراءات الاقتصادية من الأساليب البدائية [3]

أسباب تدفق العمالة الآسيوية الى الدول العربية النفطية:

اتفقت معظم الدراسات المتخصصة على أربعة أسباب رئيسية لهذا التدفق الهائل للعمالة الآسيوية الى الدول العربية النفطية وهي:

أولاً: نظراً للظروف الخاصة القاسية التي كانت تحياها الشعوب النفطية قبل اكتشاف النفط، وخلو تلك الدول من وسائل الحياة المريحة ومع تدفق النفط وزيادة أسعاره، فإنها خططت لمشروعات تنمية ضخمة احتاجت الى عمالة فنية مدربة وماهرة بأعداد كبيرة وكان من الصعب تدبيرها من الدول العربية، مما اضطرت معه تلك الدول الى الاستعانة بالعمالة الآسيوية.

---

1 Valenzuela 1981 P: 18.
2 Smelser 1971 P: 24-29
3 Smelser 1071 P: 30.

ثانياً: قبول العمال الآسيويين العمل في ظروف لا يقبلها العمال العرب ومن ذلك قبول أجور أقل وساعات عمل أكثر والعمل في مهن شاقة، هذا فضلا عن قبول العمال الآسيويين الحياة في معسكرات عمل تسهل على رب العمل السيطرة على العمال وحسن استثمارهم.

ثالثاً: ميل معظم الدول المحافظة الى التقليل من الاعتماد المتزايد على العمالة العربية نظراً لما تسببه تلك العمالة من قلق لها، هذا فضلاً عن أنه في بعض المواقف أدى وجود العدد الضخم من العمالة العربية الوافدة الى صدام بينهم وبين المواطنين[1]، ويسود اعتقاد بأن الاعتماد المتزايد على أبناء أية جنسية يؤدي الى اعتبارهم ورقة يسهل استعمالها كأداة ضغط فيما يتم عقده من اتفاقيات سياسية أو اقتصادية، وقد أدى ذلك الى تبني سياسة التنويع في جنسيات العمالة الوافدة.

رابعاً: يرجع البعض زيادة العمالة الآسيوية الى النمط الإنتاجي التجاري الريعي ويعتبرونه السبب الحقيقي والأساسي لتدفق العمالة الأجنبية، ويدخل في ذلك الاتجار في استخراج التأشيرات وتصاريح العمل

---

1 Nogi 1968. P: 22.

والاقامة، أو تقديم خدمات عرض العمالة الأجنبية في سوق العمل المحلي بما يشبه السمسرة والدلالة، فضلا عن توفير قوة شرائية كبيرة توسع السوق المحلي المحدود.[1]

وهذه الظاهرة الهامة في حياتنا الاجتماعية سنتناولها بالبحث الذي يشمل الخصائص السكانية، وتحليل أثر العمالة الآسيوية على بيئتنا الاجتماعية، وننتهي الى تقويم الأسباب المشار اليها لتدفق العمالة الآسيوية

١ ـ حيدر ابراهيم علي ١٩٨٣م ص: ٢٥٥

الفصل الثاني

الخصائص السكانية للعمالة الأجنبية

في فترة زمنية قصيرة استقبلت دول الشرق الأوسط أعداداً كبيرة ومتزايدة من المهاجرين وذلك لتلبية احتياجات التنمية في هذه الدول من عناصر بشرية كان يصعب ،إن لم يكن يستحيل، تدبيرها من داخل تلك الدول.

والمهاجرون الى دول الشرق الأوسط وردوا اليها س بلاد شتى، لكنهم ينتمون الى قسمين رئيسيين، هما: العرب وغير العرب، وعلى الرغم من اختلاف جنسيات المهاجرين العرب الاّ أنه تجمعهم مع السكان الأصليين وحدة اللغة، والثقافة والدين مما يجعلهم يشكلون فيما بينهم مجتمعاً متناسقاً، يتألف بدوره ويتناغم مع أصحاب البلد الأصليين.

أما المهاجرون غير العرب فهم ينتمون الى بلاد مختلفة ذات ثقافات وديانات ولغات تفتقد التجانس والتآلف فيما بينها، وليس ثمة علاقة تربطها بالمكونات السابقة للمجتمع المحلي والبيئة التي وفدوا اليها.

فالمهاجرون الى دول الشرق الأوسط، من غير العرب، خليط هائل من آسيويين وأفريقيين وأوربيين ومن ينتمون الى

الأمريكتين وباستثناء الآسيويين والعرب، فإن المهاجرين من باقي القارات لا يشكلون تكتلات بشرية كبيرة لها تأثيرات اجتماعية محسوبة، لذلك فإن مصطلح العمالة الأجنبية في مجال الدراسات المتعلقة بالهجرة الى الشرق الأوسط يقصد بها هجرة العمال الآسيويين ممن ينتمون الى الجنسيات التالية: الباكستانية، الهندية، البنغالية، السيلانية، الفلبينية، التايلاندية، الكورية، الماليزية، الأندونيسية والصينية. ويطلق على شعوب الجنسيات الست الأخيرة، شعوب جنوب شرق آسيا

ويلاحظ استبعاد الهجرة الايرانية نظراً لأن الايرانيين الذين هاجروا الى بلاد النفط في فترة ما قبل النفط اكتسبوا جنسية بلاد المهجر، هذا فضلاً عن أنه خلال العقدين الأخيرين أصبحت الهجرة الإيرانية الى دول المنطقة أقل فاعلية

والمهاجرون الآسيويون الى دول المنطقة لا يشكلون مجتمعاً متناسقاً، إذ تتباين جنسياتهم، بالتفصيل المشار اليه، وتختلف دياناتهم، اذ ينتمون الى الاسلام، والمسيحية، والهندوسية، والبوذية، ويتكلمون لغات مختلفة وينتمون الى ثقافات متباينة، كما تختلف عاداتهم وسلوكهم الاجتماعي ومنطلقاتهم مما يمكن القول معه بأن الخلفيات الثقافية والعرقية

لهؤلاء المهاجرين هي التي تشكل هويتهم الاجتماعية

وسنعرض فيما يلي خصائص ومميزات الفئة السابقة س المهاجرين مما يتيح بدوره التعرف على الخصائص والمميزات السكانية لهم.

توزيع العمالة الآسيوية حسب الجنسيات:

يبين الجدول رقم (٢) اعداد المهاجرين الى دول المنطقة موزعة حسب الجنسيات التي ينتمون اليها، وأهم مؤشرات ودلالات ذلك الجدول تبرز فيمايلي:

١ ـ الزيادة المطردة في اعداد الآسيويين الذين تستضيفهم دول المنطقة على حساب العرب، فخلال الفترة من سنة ١٩٧٥م حتى سنة ١٩٨٠م انخفضت نسبة المهاجرين العرب من ٧١٪ الى ٦٢٪ بينما ازدادت نسبة الآسيويين خلال تلك الفترة الزمنية من ١٩,٨٪ الى ٢٨,٧٪ ويوضح الجدول رقم (٣) نسب الزيادة في عدد المهاجرين الآسيويين الى دول المنطقة

٢ ـ يأتي الباكستانيون في مقدمة المهاجرين الى دول المنطقة وأكثرهم عدداً ويرجع ذلك الى مجموعة أسباب أهمها انتماؤهم الى الدين الاسلامي، وهو الدين الغالب لأبناء

المنطقة، وهو ما يجعل تقبلهم في المنطقة أكثر سهولة ويسراً.

٣ ـ الهنود المهاجرون الى المنطقة هم ثاني أكبر نسبة من المهاجرين الآسيويين بعد الباكستانيين وأعدادهم تزيد عن أعداد الباكستانيين في بعض دول المنطقة مثل عمان، البحرين، والامارات العربية المتحدة[1]

٤ ـ الزيادة المفاجئة والمطردة في أعداد المهاجرين من شرق آسيا، فبينما كان عددهم لا يزيد عن ١٪ عام ١٩٧٥م، فإن إسهامهم في قوة العمل زادت عام ١٩٨٠م حيث وصلت الى ٦٪

توزيع العمالة الآسيوية حسب الاستقرار:

١ ـ تعتبر مدة اقامة المهاجرين في الدول المضيفة أحد العوامل المؤثرة في تكوين مجتمعاتهم والدالة على استقرارهم في دول المهجر، ورغم أهمية ذلك البيان لمعرفة اتجاهات المهاجرين لاستقراء المستقبل، فإنه باستثناء الكويت فإن دول المنطقة لا تنشر أية بيانات أو احصائيات عن مدد اقامة المهاجرين لديها، وإذا ما اعتبرنا الاحصاءات الصادرة عن السلطات الكويتية مقياساً يصح الاستهداء بنتائجه بالنسبة لباقي دول المنطقة لوحدة الظروف وتجانسها، وتقارب معطيات

---

١ أنظر الجدول رقم ٤.

الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية لها، فإن تلك الاحصاءات التي يمثل الجدولان (٥ ، ٦) خلاصة ما يتعلق منها بالاحصاء السكاني لسنة ١٩٨٥م، تشير الى أن ٦٠٪ من المهاجرين الآسيويين يقيمون في الكويت لمدة تقل عن خمس سنوات ويقيم لفترة تزيد على عشر سنوات ١٨٪ منهم

ومما يجدر التنويه به في هذا المقام، هو ضرورة التمييز بين فئتين من المهاجرين الآسيويين، فالمهاجرون الذين ينتمون الى دول جنوب آسيا (الباكستان، الهند، سريلانكا، وبنغلادش) هم مهاجرون حقيقيون يفدون الى دول المنطقة بحثاً عن العمل، ويقيمون لفترة تتراوح في العادة بين عامين وأربعة أعوام، أما الفئة الثانية فهم المهاجرون الذين ينتمون الى دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، الفلبين، تايلاند، ماليزيا) وهم يختلفون عن الفئة السابقة لأنهم يفدون لحساب شركات يعملون فيها لفترات محدودة وفق نظام العقود السنوية وذلك لمدة سنة واحدة.

٢ ـ كما تدل نسبة الإعالة على مدى الاستقرار وتكوين مجتمعات آسيوية داخل دول المنطقة، واذا ما عولنا على الاحصاءات الصادرة عن دولة البحرين في هذا الصدد، باعتبارها نموذجاً لباقي دول المنطقة، فإن احصاءات سنة ١٩٨١م

تشير الى أن نسبة المهاجرين الآسيويين تمثل ٧٧٪ من اجمالي عدد المهاجرين، من بين هذه النسبة ٢٦٪ أطفال ونساء.

٣ ـ ومن مؤشرات الاستقرار ودلالته نسبة المواليد الآسيوية في دول المنطقة وتدل البيانات التي نشرتها دولة الامارات عن توزيع مواليد سنة ١٩٨٣م على الجنسيات على أن ٦ , ٢٩٪ من المواليد آسيويون في مقابل ٣٩٪ مواطنون.

وتدل الاحصاءات السابقة على وجود مجتمع آسيوي مستقر في الأمارات وتؤكد المؤشرات السابقة على أن المهاجرين الآسيويين الذين ينحدرون س دول جنوب آسيا، بدأوا يستقرون تدريجيا في الدول العربية

توزيع العمالة الآسيوية حسب العمر والجنس:

نظراً الى أن العمال القادمين من دول جنوب آسيا، في الغالب، ترسلهم دولهم على هيئة مجموعات كبيرة لانجاز مشاريع محددة مما يتطلب أن يكونوا من الذكور الذين يتحملون مشقة العمل، أي أن سنهم تتراوح ما بين ٢٠ الى ٢٥ سنة.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت الإناث من هذه الدول تفد بأعداد متزايدة الى دول المنطقة وذلك للخدمة في البيوت بالاضافة الى العمل في المجال الصحي، وهن في

---

١ ـ وزارة التخطيط، دولة البحرين، ١٩٨١م.

الغالب من غير المتزوجات.

ورغم الزيادة الملحوظة في عدد الإناث اللاتي تقدمن للعمل من دول جنوب شرق آسيا، الاّ أن أعداد الرجال لا تزال تفوق أعدادهن بدرجة كبيرة حيث تبلغ نسبة أعداد الإناث الى أعداد الرجال ١ : ٤

أما بالنسبة للهنود والباكستانيين فإن لهم أوضاعهم الخاصة لأسباب تاريخية ترجع الى علاقات تجارية قديمة ووثيقة كانت تربط دول الخليج العربية بهاتين الدولتين ، وقد كان من بين ثمار هذه العلاقات أن استقرت في دول الخليج بعض عائلات تجار من هاتين الدولتين فضلاً عن المهنيين بالاضافة الى مجتمع متزايد س المهنيين والكتبة، وقد اتخذ كل هؤلاء دول الخليج محلاً لإقامتهم ووطناً ثانياً لهم، واستقدم معظمهم عائلاتهم، وهو ما يؤدي بهم الى الاستقرار لمدة غير محددة.

ولا تتوافر معلومات منفصلة عن التركيبة السكانية من من حيث العمر والجنس للهنود والباكستانيين المهاجرين الى دول الخليج، ولكن سنحاول من خلال مصادر أخرى، توضيح هذه الخصائص والمميزات، فوجود أعداد كبيرة من أبناء المهاجرين الهنود والباكستانيين دلّ على استقرارهم، فضلاً عن دلالته على توزيعهم العمري والجنسي. وتشير الاحصاءات المتوافرة في دول المنطقة على الزيادة الملحوظة

للمدارس الهندية والباكستانية في بعض دول المنطقة، وحتى في الدول التي ليست بها مدارس خاصة لأبناء هاتين الجاليتين، مثل عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، فإن أعداداً كبيرة منهم منبثون في المدارس الأجنبية المنتشرة في تلك البلاد.

فالبيانات الإحصائية لدولة قطر الصادرة سنة ١٩٨٥م تشير الى زيادة أعداد المدارس الأجنبية عن المدارس العربية

ومؤشر آخر على توزيع الهنود والباكستانيين العمري والجنسي في دول المنطقة يمكن استخلاصه من نسبة المواليد، وتشير البيانات المتوفرة الى زيادة ملحوظة في نسبة المواليد من الهنود والباكستانيين في دول المنطقة، ويدل ذلك على الاستقرار النسبي فضلاً عن دلالته على أن نسبة كبيرة من المهاجرين في سن الانجاب.

ومع الأخذ في الاعتبار خصوصية الأوضاع الخاصة بالمهاجرين الهنود والباكستانيين، وعلى الرغم من بروز مجتمعات آسيوية صغيرة في دول الخليج العربية، الاّ أنه يمكن الجزم بأن غالبيتهم من الذكور لأسباب متعددة، وذلك راجع الى ما تضعه دول المنطقة من قيود صارمة على اصطحاب المهاجرين لزوجاتهم وأسرهم، وهو ما سيؤدي بدوره الى بقاء الظاهرة على حالها الاّ إذا تم التوسع في استخدام طرق التحايل

على النظم المشار اليها من خلال استقدام الزوجات بتصاريح عمل أو الحصول من رب العمل على شهادات غير صحيحة يتجاوز بها البعض شروط استقدام الأسرة.

ومن جهة أخرى. فإذا استمرت سياسة اعداد معسكرات منعزلة في المواقع الصناعية للعمال الآسيويين الذين تستقدمهم الشركات لبعض الأعمال الخاصة بها، فإن ذلك سوف يؤدي بدوره الى زيادة أعداد الذكور، وهو ما تؤكده تجربة الكويت حيث زاد عدد المقيمين في السكن الجماعي من نسبة ١٣,١٪ سنة ١٩٧٢م الى نسبة ٢٠,١٪ سنة ١٩٨٠م[1]

توزيع العمالة الآسيوية حسب الدين:

لا ينتمي كثير من المهاجرين الآسيويين الى الدين الاسلامي الحنيف، بل ينتمون الى ديانات أخرى منها المسيحية والبوذية والهندوسية، وغير ذلك من الطوائف الدينية، وقد أدى ذلك الى تغيير التركيبة الدينية للدول العربية التي تفضل المهاجرين الآسيويين.

وتنفرد دولة البحرين بأن احصاءاتها المنشورة تتضمن ما يشير الى ديانات المهاجرين اليها، ويوضح الجدول رقم (٨) توزيع السكان على الديانات بدأ من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٨١م والذي يظهر تراجع السكان المسلمين وانخفاض

١ ـ أنظر الجدول رقم ٧

نسبتهم من ١٠٠٪ الى ٩٥٪ سنة ١٩٧١م ثم استمرار انخفاض نسبتهم لتصل الى ٨٥٪ سنة ١٩٨١م مع ارتفاع نسبة السكان من الديانات الأخرى.

ولعل من مظاهر التسامح الديني في دول المنطقة هو ما يتمتع به غير المسلمين من حرية كبيرة في ممارسة طقوسهم الدينية، فتوجد في كل دول المنطقة باستثناء المملكة العربية السعودية، كنائس، كما انه في البحرين والامارات العربية وعمان توجد المعابد الهندوسية التي تمارس نشاطها الديني بما في ذلك الاحتفال بالمناسبات الدينية، وكذلك هناك محارق لموتاهم.

وفي الدول التي لا يوجد بها معابد هندوسية، فإن المهاجرين من الهندوس يمارسون طقوسهم الدينية في أماكن غير معلنة دون حظر أو قيود.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الخلفية الدينية لمعظم المهاجرين الآسيويين تختلف عن ديانة السكان الأصليين، كما أنها لا تتجانس مع البيئة الثقافية لتلك المجتمعات.

الفصل الثالث
أثر العمالة الأجنبية
على التغير الاجتماعي في الدول العربية

كما ذكرنا سالفاً فإن الوطن العربي لاسيما البلاد النفطية منه استقبلت موجات متتالية من الهجرة الأجنبية زادت في العقد الأخير بسبب التغير الاقتصادي السريع ، ومن الطبيعي فإن تلك الموجات المتلاحقة من العمالة المهاجرة الى وطننا العربي والتي تتباين ثقافاتها وديانتها وخلفياتها الثقافية والاجتماعية، تترك آثارها على البناء الاجتماعي.

ويحسن في البداية أن نشير الى أن البناء الاجتماعي هو تنظيم متميز يمثل محصلة لنظم اجتماعية متخصصة يعتمد بعضها على بعض اعتماداً متبادلاً، ومن ثم فإن أي تطور في هذه النظم يؤدي الى تغيير في النظم الاجتماعية الأخرى التي تتفاعل معه، نسوق مثالا على ذلك دول الخليج العربية، فلقد أدى تطور نظمها الاقتصادية الى تغير ملموس ومشهود في نظم

المجتمع الأخرى مثل النظام التربوي الذي بدأ يهتم بتعليم الجيل الجديد على الوظائف المستحدثة التي يتطلبها النمو الاقتصادي، وكذلك حدث تطور في نظام الأسرة حيث تحولت بعض وظائفها الى جهات رسمية مثل دور الأيتام ودور المسنين. كما انفرط نظام الأسرة الممتدة واستبدل به نظام الأسرة النووية بسبب توزيع الإسكان من قبل الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وأدى خروج المرأة الى ميدان العمل الى زيادة الاعتماد على الخدم في القيام ببعض الشئون المنزلية. وكما أشرنا من قبل فإن موجات من الهجرة الأجنبية نزحت الى دول الخليج العربية، ونظراً لأن هؤلاء المهاجرين ينتمون الى بيئات وجنسيات مختلفة فقد كون كل فريق منهم مجتمعاً محلياً صغيراً، بحيث أصبح المجتمع العام حاضناً لأعداد كبيرة من المجتمعات المحلية الصغيرة، وتلك المجتمعات الصغيرة تتفاعل مع المجتمع العام وتؤثر فيه.

ونظراً لأن المجتمع يتشكل من مجموعات انسانية هي الأسرة التي تعتبر النواة الأساسية للمجتمع، لذلك فإن نقطة البداية لتحليل الظواهر الاجتماعية للظاهرة السابقة ستكون مع الأسرة العربية في أثر ظاهرتين مهمتين عليها:

أولاهما: ظاهرة الخدم الآسيويين الذين انتشروا داخل المحيط الاجتماعي للأسرة.

وثانيهما: ظاهرة الزواج من أجنبيات، ثم نتعرض لتأثير المدارس الأجنبية على الطلبة العرب الذين يزداد اقبالهم عليها، ثم ندرس بالتفصيل المناسب عدداً س الظواهر الأخرى المصاحبة لزيادة الهجرة الآسيوية، وتتمثل تلك الظواهر في المدن المحصورة والاقتصاديات المنعزلة ثم نختم البحث ببيان أثر العمالة الأجنبية على اللغة العربية وعلى وسائل الإعلام.

تأثير الخدم الآسيويين على الأسرة العربية:

يعتبر طلب الخدم الآسيويين بالأعمال المنزلية سن أحد العوامل الرئيسية التي أدت الى زيادة هجرة الآسيويين الى الخليج، كما أننا نستطيع ان نؤكد أن هناك عائلات قليلة قد اقتصرت على وجود خادمة واحدة فقط لتقوم لديها بالأعمال المنزلية.

وقد كان هؤلاء الخدم يستقدمون من الدول العربية مثل مصر، السودان، الصومال وغيرها، الى أن تطور الوضع، وأصبح أغلبية هؤلاء الخدم يتم استقدامهم سن دول آسيوية غير عربية مما أدى بدوره الى خلق تأثير مباشر لهم على حياة الأسرة.

هذا وقد ركزت دراسات عديدة على أثر الخادمات الآسيويات على الأطفال في بداية مراحل تعاملهم الاجتماعي

وتأثير هؤلاء الخادمات على مفاهيم الأطفال وقيمهم.

ومن بين الدراسات التي تناولت بالبحث نتائج وآثار الخدم على الأسرة العربية التي يعملون لديها، دراسة بعنوان ظاهرة المربيات الأجنبيات ١٩٨٧م أعدها كل من الدكتور حسين الرفاعي والدكتور بدر العمر تناولا فيها الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمربيات الأجنبيات، وتعرضا فيها لآثار المربية الأجنبية على التنشئة الاجتماعية للأطفال على اعتبار أن المربية تشارك بإيجابية في تنشئة الأطفال وهو ما يخلق مشاكل لا يمكن ابعادها بسهولة لأن المربية تغرس في نفس الطفل المفاهيم والمعتقدات التي نشأت عليها.

يضاف الى ذلك اخفاء أخطاء الطفل وحجبها عن الوالدين مما يحول دون عملية التقويم وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة لدى الطفل في المرحلة المبكرة من حياته

وهذا الأمر يؤدي الى خلق صراع في نفسية الطفل فيما يتعلمه من المربية وما يسمع عنه في مجتمعه من الوالدين والآخرين، ولو طالت المدة التي يقضيها مع الخدم بدون اشراف من الوالدين فسوف يبتعد عن مفاهيم دينه وقيمه وقد يتشرب معتقدات ومفاهيم خاطئة

اللهجات واللغات العديدة للمربيات:

ولنا أن نتصور أي حالة من الاضطراب والإهتزاز تتولد في نفسية الطفل حينما يجد أن والديه يربيانه وفق مفاهيم وأنماط سلوكية معينة، والمربية تعلمه حسب معايير مختلفة أخرى ولأن المربية تقضي مع الطفل وقتاً أطول مما يقضيه مع والديه فنجد الطفل حائراً بين رضاء وعقاب الوالدين من جهة ورضاء وعقاب المربية من جهة أخرى[1]

إن الاعتماد في تربية الأبناء على الخدم يجعل المهام الأساسية للأسرة كمجموعة وأهمها الإشراف والمتابعة لشئون الأبناء تنتقل تدريجياً الى هؤلاء الخدم الذين حلّوا محل الوالدين، وبدلاً من أن تنتقل التقاليد الوطنية والدينية الى الأبناء بواسطة الآباء كما هو الدور الأسري المعروف طوال عصور التاريخ الماضية، أصبحنا نخضع الأبناء لتأثيرات متزايدة لتقاليد تتناقض تماماً مع تراثنا القومي والديني.

يضاف الى ما سبق ما أشارت اليه بعض الدراسات عن المشاكل الثقافية التي تترتب على هذه الظاهرة وتأثير اللهجات

---

١ التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة. الدكتورة جهينة العيسى، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٨٣م.

واللغات العديدة للمربيات على لغة أهل المنطقة، وانتشار أنماط ثقافية غريبة وجديدة في المجتمع أغلبها ذو مردود سلبي

وتبين من الدراسة التي قامت بها وزارة التخطيط في الكويت سنة ١٩٨٣م حول ظاهرة المربيات لدى الأسر الكويتية أن ٢٪ من ربات البيوت فقط هن من العاملات وخلصت الدراسة الى أن السبب في حرص الأسرة على الاستعانة بالخدم يرجع الى عوامل مظهرية تستند على النظرة الاجتماعية، وهكذا فإن مجرد الرغبة في الفوز بذلك التقدير الاجتماعي للأسر التي تستعين بالخدم يدفع تلك الأسر الى التضحية بالدور الانساني والتاريخي للوالدين تجاه الأبناء، مما يؤكد الحاجة الى نشر الوعي الاجتماعي بالآثار المدمرة للاعتماد على الخدم في تربية الأبناء على الأجيال المقبلة، فإن هذا الاعتماد يجب أن يتم في أضيق الحدود في الأحوال والظروف التي تعطل طاقات الوالدين عن القيام بدورهما لأسباب ملحة كالمرض وغيره.

وفي البحث الميداني حول «آثار العمال الأجانب في الخدمات الشخصية» الذي تم اعداده لندوة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية، تبيّن أن وجود عمال الخدمات الشخصية في المنازل قد ساعد على تلاشي العائلة الممتدة التي كان تكوينها سائداً في الماضي، كما أنه أدى الى إعادة توزيع المهمات داخل المنزل.

فالمرأة لم تعد تقوم بالواجبات المنزلية بل أصبحت تشرف عليها اضافة الى نشوء الاتكالية والاعتماد على الغير بين جيل الصغار، مما يترك اثره على بناء الشخصية وتتأكد مضاعفاته عند الكبر، وقد أدت هذه الظاهرة أيضا الى وجود نوع من التفكك الاجتماعي داخل العائلة وذلك لأن وجود العلاقات الوسيطة أدى الى ضعف العلاقات المباشرة.

وقد بيّن البعض أن أثر الظاهرة على العلاقة بين الأب والابن بسبب تعدد مصادر الضبط، والارضاء أدى مع وجود عمال الخدمات في المنزل الى تمرد الإبن على أبيه ورفضه للقيام بالأعباء أو الانصياع للأوامر

الزواج المختلط (العرب مع الجنسيات الأخرى):

على الرغم س قيام صورة من الزواج المختلط في المجتمعات الخليجية بين سكان البلاد الأصليين والوافدين اليها من أصل عربي، وما قد ينشأ عن هذا الزواج من مشاكل يتحمل تبعيتها الأطفال الذين هم ناتج هذا الزواج المختلط وذلك في حالة الانفصال أو الطلاق فيما لو قرر أحد الطرفين مغادرة البلاد.

إلّا أن اللغة الواحدة والدين والنظم الاجتماعية التي تشكل الخلفية الثقافية المتشابهة بين الطرفين تقلل من حدة المشكلة بحيث لا يكون أثرها على الأطفال بشكل راديكالي.

الّا أن العقد الأخير قد أبرز الزواج المختلط بين أبناء مجتمعات الخليج وبنات جنسيات آسيوية غير عربية لاسيما من حملة الجنسية الفلبينية والسريلانكية بصورة غير متوقعة ومدهشة أيضاً قلبت ما كان عليه الحال من الزواج من حملة الجنسية الهندية أو الإيرانية

وبالرغم من عدم وجود بيانات احصائية حول الزواج المختلط لدى معظم دول الخليج الّا أنه يمكن اعتبار الكويت نموذجاً، وإن كان يسوده روح التحفظ تجاه الزواج من أجنبيات، ومع ذلك فإنه في عام ١٩٨٧م تزوج ١٢٣ كويتياً من غير عربيات نصفهن غير مسلمات و ٨٦ حالة زواج من عربيات وهذا الرقم ليس مرتفعاً نسبياً.

وقد اهتم علماء الاجتماع بظاهرة الزواج المختلط وأثرها على المجتمع الكويتي وقام جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية بدراسة موسعة لهذه الظاهرة وقد انصب خوف الباحثين الاجتماعيين على أبناء المتزوجين من جنسيات أخرى لتفضيلهم في المستقبل الزواج من أجنبيات مما يشكل بالتالي تأثيراً مضاعفاً على بنية المجتمع وضياع الهوية الاجتماعية الخاصة بالمجتمع العربي.

هذا وقد ناقشت دراسات عديدة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير الزواج من جنسيات أخرى (الزواج

المختلط) على الأطفال، وبيّنت مدى تأثير الاختلاف بين عادات وتقاليد الأب والأم على الثقافة في عقل الطفل وأثرها على سلوكه، ودوره الاجتماعي

وبالرغم من قيام تفاهم تام بين الوالدين الاّ أنهما ،لا شعورياً، يقومان بغرس ثقافتهما وتقاليدهما الخاصة في عقول أبنائهما والذي قد يؤدي الى فقدان هوية مجتمع أحد الطرفين (الأب والأم).

بالاضافة الى ما يسببه الزواج المختلط في إرباك نفس الأبناء الذين سوف يكون تعاملهم مع زملائهم بحذر خوفاً من التطرق الى ذكر أمهاتهم الأجنبيات بالاضافة الى شعورهم بالعزلة نتيجة ارتباط الطفل بثقافة بلد أمه وذلك من ناحية بيولوجية، كما أن معاملة الأسرة الواحدة لأبناء الزوجة الأجنبية تختلف عن معاملتها لأبناء الزوجة من نفس جنسية الأسرة.

والملاحظ أن نتيجة الزواج المختلط هو خلق جيل من الأبناء يجدون في تكيفهم الاجتماعي اختلافاً عن باقي أفراد المجتمع الواحد، وذلك لتأثرهم بثقافتين متناقضتين.

كما أن الاتجاه نحو هذا الزواج المختلط يشكل خطراً على جيل الشباب لأن نسبة نسائنا غير المتزوجات تزداد في كل إحصائية عن سابقتها وعليه، فإننا بحاجة الى تشجيع الزواج

من مجتمعنا نفسه حتى تزداد روابطنا الأسرية ووحدتنا الاجتماعية.

تأثير المدارس الأجنبية على أطفال العرب:

بما أن العائلات الوافدة الى دول الخليج قد بدأت تميل لبقاء فترات أطول، فقد ارتفعت نسبة الإعالة لديهم وأصبح عدد أبنائهم في سن الدراسة يشكل عبئاً على المدارس الحكومية وقد حدّت السياسات المختلفة في منتصف السبعينات من قبول أطفال الوافدين العرب في المدارس الحكومية باستثناء أطفال بعض المجموعات المهنية العاملة في الحكومة ومن ثم ازداد الاقبال على المدارس الخاصة، ولما كان الوافدون الأسيويون يشكلون نسبة كبيرة في هذه المجتمعات فقد اصطحبوا أيضاً عائلاتهم وبدأت تبرز مجتمعات آسيوية صغيرة في هذه الدول العربية وبدأ يتم تشييد المدارس لهذه القوميات المختلفة، لقد كانت المدارس الخاصة التي تستخدم اللغة العربية في التدريس ملزمة بتدريس نفس المناهج المطبوعة في مدارس الحكومة طالما أن الدولة تشرف عليها، وهذه المناهج لا تشكل تهديداً للتنشئة الاجتماعية للطلبة، ومع ذلك فقد تم افتتاح العديد من المدارس الأجنبية في أواخر السبعينات حيث اللغة الانجليزية وغيرها من اللغات الأجنبية هي لغة التعليم، والمدرسون الى حد كبير من غير العرب

إن الحاجة الى توفير الخدمات التعليمية لهذه المجتمعات الآسيوية يعتبر حقاً من حقوق الانسان، وهذا ليس هو موضوع النقاش ، ومع ذلك فإننا نجد في العديد من هذه المدارس الأجنبية أن العرب يشكلون نسبة بين نصف وثلثي مجموع الطلاب، والسبب المعقول لهذه الزيادة في التحاق الطلبة العرب بالمدارس غير العربية هو زيادة الموظفين العرب الاداريين والمهنيين في دول الخليج خلال العقد الماضي.

إن هؤلاء الوافدين دائمو التنقل، ولذلك يفضلون ادخال أطفالهم في المدارس الانجليزية لتأمين التحول السهل الى النظم التعليمية المشابهة في المجتمعات الأخرى، إن هؤلاء الآباء لا يمعنون النظر في التكاليف الاجتماعية المترتبة على مثل هذه القرارات في توجيه أطفالهم، وكذلك فإن بعض المواطنين الخليجيين يفضلون الحاق أطفالهم بالمدارس الأجنبية معللين ذلك بما يحصلون عليه من كفاءة في اللغة الانجليزية

إن علماء الاجتماع وعلماء النفس يدركون أهمية المدارس ودائرة الأصدقاء في التكوين الاجتماعي المبكر للأفراد وتشكيل شخصياتهم، ويتعلم الأطفال قواعدهم الاجتماعية ويشكلون مفاهيم من خلال التفاعل مع أصدقائهم وأندادهم في الدراسة

إن الثقافة تنتقل عن طريق المناهج وتترسخ الهويات القومية من خلال التعلم والادراك الحسي لخلفياتنا التاريخية،١.

أما في المدارس الأجنبية فيتم تكريس جزء كبير من العلوم الاجتماعية للثقافة الغربية، وتصوير المفاهيم الغربية على أنها متطورة ومن ثم فإن الأطفال العرب يكبرون وهم يدركون أن التقدم والتغريب مترادفان ليس من الضروري أن نتمركز في مجتمع واحد ولا نتعلم عن الثقافات الأجنبية ولكن يجب على الانسان في البداية أن يتعلم ويفهم تاريخه وثقافته.

إن نقص المامهم ومعرفتهم باللغة العربية يؤدي بالعديد من المراهقين في هذه المدارس الى مشاهدة البرامج الأجنبية فقط في التلفاز وقراءة المجلات الأجنبية مما يترتب عليه ابتعادهم عن مجتمعاتهم وأن هذا الانسلاخ عن المجتمع يصبح مبالغاً فيه عندما يكبر هؤلاء المراهقون ليشكلوا مجموعة منفصلة من الشباب لا تنخرط في التوجه الرئيسي السائد في المجتمع.

فالمدارس الأجنبية تستخدم لغات غير عربية في تدريس معظم المواد الدراسية ويقوم بتدريس هذه المواد مدرسون لغتهم الأصلية غير عربية.

أما اللغة العربية فلا تستعمل في هذه المدارس الّا في تدريس بعض المواد الدراسية وهي على سبيل الحصر مادة التربية الاسلامية واللغة العربية والاجتماعيات، حيث يقوم بتدريس هذه المواد مدرسون عرب.

ولا يخفى أن من شأن هذا الوضع أن تصبح اللغة العربية هي اللغة الثانية بعد الأجنبية في مثل هذه المدارس.

ويبدو أن إقدام أولياء أمور الطلبة العرب على إلحاق أبنائهم في هذه المدارس هو انبهارهم بنمط الحياة الأجنبية في تنشئة أولادهم على هذا النمط.

إن انتشار هذه الظاهرة وبغض النظر عن أسبابها ينطوي على آثار سلبية قد تنعكس بصورة أوضح على مجتمع له لغته العربية الأصلية وتعاليم دينه الاسلامي الحنيف وتقاليده وعاداته الاجتماعية.

ونظراً لأن الكثير من السلوكيات التي يعيشها الطالب العربي منذ الصغر في هذه المدارس الأجنبية غريبة على دينه الاسلامي، وعاداته وتقاليده العربية، والتي يمكن إيجاز الآثار السلبية المتعددة لهذه الظاهرة على سبيل المثال في حلول عادات وقيم سلوكية غريبة في نفسية الطلبة محل العادات والقيم السائدة في مجتمعه، وأيضاً ضعف المستوى العلمي والتحصيلي في اللغة العربية، والتربية الاسلامية لدى طلبة هذه المدارس من العرب وما يتركه ذلك سن أثر في سلوكياتهم في مجتمع تعتبر اللغة العربية من أساسيات وجوده وكيانه، ومن بينها كذلك ضعف الاهتمام بالتاريخ المشرف للأمة العربية والاسلامية ومن ثم ضعف الانفعال معه وعدم القدرة على استيعاب أحداث الماضي، وتعليمها في المستقبل للأجيال القادمة، مما يضعف اعتزاز هذه الأجيال بالماضي المجيد لأمتهم العربية والاسلامية بالاضافة الى فقد الحماسة نحو المشاركة في حل

مشكلات المجتمع الذي يعيشون فيه لشعورهم بالغربة عن هذا المجتمع.

يضاف الى ماسبق أن معظم هؤلاء الطلبة ينتمون الى أسر تدخل في شريحة فوق المتوسط عاش أغلبهم في خارج الوطن العربي، ووفق نفس النظام الذي يتعلم فيه أبناؤهم ، ولهذا فإن القيم الدينية وممارستها والذاتية الثقافية والانفعال بها قد لا تكون المحور الذي تدور حوله حياتهم مما يزيد من حدة الخطر ويضاعف من حجم الغربة بين الطلبة وأمتهم وقيمها ومعاناتها[1]

لذا فإن من الضروري الحد من انتشار المدارس الأجنبية ووضع القيود المناسبة التي تحول دول اقبال الطلبة العرب على الالتحاق بها، فمع ازدياد تدفق الهجرة الأجنبية الى دول المنطقة في فترة السبعينات سمحت الدول بتأسيس مدارس أجنبية لأبناء هذه الجاليات، لكن ما لم يكن في الحسبان هو سعي أبناء المهاجرين العرب الى الالتحاق بها، وهنا مكمن الخطر على الهوية العربية.

ومن الملاحظ أن الكويت التي بها العمالة الآسيوية أقل من الدول المجاورة الأخرى فثمة علاقة طردية بين انشاء

---

١ ـ معايشة تجربة مدارس الصفوة في بناء الشخصية المتكاملة وما تقدمه من خبرات في تطوير التعليم. الدكتور يوسف عبدالمعطي. ١٩٨٣م.

المدارس الأجنبية والعمالة الأجنبية.[1]

الجدول رقم (١٠) يبين عدد الطلبة العرب في المدارس الأجنبية في الكويت، ونلاحظ أن عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة أكثر منها في المرحلة الثانوية وعن المرحلة الابتدائية في تزايد مطّرد، مما يبين أن الانتساب الى هذه المدارس في الوقت الحاضر أكثر من السنوات الماضية، لذلك من الضروري توعية أولياء الأمور من الأبعاد الثقافية الناجمة من المدارس الأجنبية التي ذكرناها سابقاً.

المدن المحصورة (المناطق الصناعية):

في أواخر السبعينات أخذت الدول العربية المستوردة للعمالة تفضل استخدام العمال الوافدين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا لتنفيذ مشاريعها الصناعية الرئيسية وبعض الأسباب التي أدت الى تفضيل العمالة الآسيوية على الوافدين العرب قد ورد ذكرها سابقاً.

وهذا الاتجاه نحو استخدام عدد كبير من العمال من بلد واحد بذاته لكل مشروع أدى الى قيام معسكرات عمل جماعية بالقرب من مواقع الانشاءات.

---

١ ـ أنظر الجدول رقم ٩.

ولما كان التصنيع يسير بسرعة مطّردة في الدولة السالفة الذكر فقد قرر المخططون الاقتصاديون إنشاء مناطق صناعية أو مدن محصورة يمكن أن تقام فيها هذه الصناعات جنباً الى جنب مع الخدمات الضرورية لها مثل محطات توليد الطاقة وتسهيلات الوصول الى الموانىء البحرية، وكذلك رؤي أن تكون هذه المدن المحصورة وسيلة أيضاً لعزل العمال عن أماكن الكثافة السكانية الرئيسية. هذا علاوة على التكاليف غير الضرورية المترتبة على المبالغة في إنشاء المدن الصناعية حتى أوائل الثمانينات كانت نسبة شغلها منخفضة (أقل من ٥٠٪) وصيانة هذه المواقع التي كانت تحتاج الى المزيد من قوة العمل، كل هذا أوجد حلقة مفرغة من الطلب المستمر على العمالة الوافدة. كما أن المقاولين الآسيويين غالبا ماكانوا ينشئون معسكرات خاصة بهم تستوعب ما يستقدمونهم من عمال.

ومن وجهة نظر صاحب رأس المال أو صاحب العمل، فإن هذا الترتيب كان يعتبر أقل إثارة للمشاكل لأن كل ما كان يترتب على صاحب العمل هو دفع الأجور فقط، ولكن اختصاصي علم الاجتماع يشير الى أن هذا المنحنى يؤدي في الحقيقة الى زيادة عدد الآسيويين في هذه الدول لأن كل عشرة عمال من هؤلاء يجتذبون أربعة أو خمسة عمال آخرين، ليقوموا على تلبية احتياجاتهم المعيشية. وهذه الخدمات كان من الممكن توفيرها بسهولة من قبل شركات التموين الكثيرة في

هذه الدول، وكان من الممكن أيضاً إسكان العمال في الأعداد الكبيرة من العمارات السكنية الخالية التي اكتمل انشاؤها خلال فترة الطفرة الاقتصادية في السبعينات وفضلاً عن ذلك. فإن المدن المحصورة أو معسكرات العمل من المحتمل أن تهدد بالخطر بنيتنا الاجتماعية حيث من الممكن لآلاف العمال من نفس الجنسية المقيمين في نفس المنطقة الجغرافية أن يوحدوا كلمتهم، ويطالبوا بامتيازات بقوة وفعالية أكثر مما لو كانوا قوة عمل موزعة على مناطق متباعدة. كذلك فإن ابتعادهم عن المجتمع العام باستثناء أيام العطلات يؤدي بهؤلاء الذكور العزاب الى المعاناة من التوتر النفسي، مما يؤدي بهم أحيانا الى السلوك المنحرف ويوقعون الفوضى والاضطراب في الحياة الاجتماعية حينما يتدفقون على مراكز المدن بالمئات، وهكذا. فإن مساوىء هذه المدن المحصورة في الذكور العزاب وغير المتوازنة سكانيا تفوق حسناتها بكثير عدا كونها أيضا تستقطب مجموعات من مختلف الجنسيات.

ويرى البعض بحق أن عزل الآسيويين في معسكرات عمل تسود حياة الغيتو «Ghetto» والتشرذم بما تحمل من مشكلات اجتماعية أفضل، فانتشارهم مشكلة أيضاً.

١ ـ آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية حيدر ابراهيم علي. «العمالة في أقطار الخليج العربية». مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٨٣م. ص: ٢٦٦

نسوق مثالاً على ذلك ما أدى اليه تجميع العمالة الأجنبية في منطقة العين من نتائج عكسية، فقد أصبحت المنطقة معزولة تماماً عن المجتمع ولجنسية معينة سائدة وتابعة، كما أنها أصبحت بؤرة لتصدير الجريمة لبقية الإمارات، ومأوى للهاربين المطلوبين لجهاز الأمن. فتجميعهم أمدّهم بالقوة التي لها في المدى البعيد نتائج وخيمة، كما أنه في الوقت نفسه إذا انتشروا في البلد فسوف يحدون من الحرية الشخصية للأسر لما تسببه هذه النوعية من العمالة الجاهلة من مضايقات[1].

ومن المؤكد أن تلك المعسكرات بسبب عزلتها وضعف أو انعدام علاقاتها بالمجتمع الذي تقوم فيه ، تنمي شعور الكراهية ضد العالم الخارجي، كما أن معاناة من يعيشون فيها تخلق فيهم الرغبة المستمرة في التمرد والعصيان.[2]

فضلاً عن أن العمالة الوافدة المنعزلة لا تنقل قيماً مهنية جديدة ولا خبرات فنية الى المواطنين بل تبقى مهارتها وخبراتها حكراً عليها وسراً من أسرارها فتأثيرها في هذه النواحي معدوم تقريباً.[3]

---

١ ـ الخليج. ١٣/٤/١٩٨٢م.

٢ ـ أخطار الهجرة الأجنبية الى الخليج العربي. موسى زناد سهيل. وزارة الثقافة والاعلام. بغداد: ص: ٩٦

٣ ـ المرجع السابق. ص: ٩٦

الاقتصاديات المنعزلة:

بعد تزايد وجود الآسيويين في دول الخليج العربية بدأوا في انشاء مدارسهم الخاصة (الهندية والباكستانية) وكذلك المطاعم ووسائل الراحة الخاصة بهم مثل دور السينما والنوادي وكذلك الصحف ومحطات الاذاعة والمراكز الدينية ونشاطات تجارية أخرى باستثناء كل من المملكة العربية السعودية والكويت.

وتلك الخدمات مملوكة للآسيويين وتدار بواسطتهم لخدمة مجتمعاتهم ويسمي ويلسون بورتس Wilson & Portes, 1980 مثل تلك المؤسسات المملوكة للمهاجرين بالاقتصاديات المنعزلة Enclave Economy لأن العمال المستخدمين في ذلك القطاع لا يخدمون الاقتصاد الوطني ولكنهم يشكلون عبئاً عليه.

ويتطلب نمو هذا النوع من الاقتصاد شرطين أساسيين:

أولاً: وجود مهاجرين برأسمال كاف وشخص تتوفر فيه المهارات الأولية التنظيمية للقيام بأعمال المقاول أو المنظم.

ثانياً: توفر القوة العاملة في ذلك القطاع من الاقتصاد من خلال الهجرة المدعومة[1].

1- Wilson and Portes, 1980, P: 302.

فمن الملاحظ أن ذوي الجنسيات العربية في الدول الخليجية لم ينشئوا نواد أو جمعيات اجتماعية خاصة بهم بينما أسست الجاليات الآسيوية في كل بلد نواد خاصة بهم ذات نشاطات اجتماعية وثقافية مما يقلل الحاجة للاختلاط مع العرب بالاضافة الى أنهم يستوردون صحفهم التي تكتب بلغاتهم مثل (الأردو والفلبين وماليالم)، كما أنهم ينشرون بالصحف المحلية بعض الصفحات باللغة الانجليزية، وتعرض جميع دور السينما في دولة الامارات العربية المتحدة وعمان والبحرين وقطر أفلاماً أجنبية سواء باللغة الانجليزية أو الهندية أو حتى الماليالم.. وفي الكويت نجد دور السينما قد ساهمت بعرض الأفلام الأجنبية بجانب العربية وإن كان ما تقدمه من خدمات خاصة بثقافتهم ضعيفة جداً لا تتماثل مع العرب.

لهذه الأسباب فإن تعامل الآسيويين مع العرب في نطاق العمل، ومن ثم يعزلون أنفسهم في أوقات الفراغ في نطاق مجتمعاتهم الصغيرة. وقد أوضحت بعض الدراسات أن علاقات الآسيويين المهاجرين بالعرب سواء المواطنين منهم أو غير المواطنين هي علاقة سطحية ورسمية

فبالنسبة لقيم التواصل الاجتماعي عن طريق الاحتكاك فإن الاحصاءات تبين أن ٥٢,٧٪ من المواطنين علاقاتهم ضعيفة وأن ٤٧.٣٪ علاقاتهم لا بأس بها وتتحدث ١٠٪ فقط

عن علاقات متينة[1]

وهكذا فإن التعامل الهامشي مع العرب سيشكل انقساماً بين العرب وغيرهم في هذه المجتمعات حيث يكون لدى كل منهما صورة ثابتة في أذهانهم عن ثقافة وشخصية الطرف الآخر، كما أن خلق جو من التفاهم والتسامح بين الطرفين يؤدي الى خلق جو من الاستقرار النفسي بعيداً عن التوتر وعدم الاستقرار والشعور بانعدام الأمان لكل من الطرفين.

ـ أثر العمالة الأجنبية على اللغة العربية:

تعتبر اللغة من أهم الروابط التي تجمع بين سكان الوطن العربي فهي وسيلة التخاطب والتفاهم بين الأفراد في مختلف أقطار الوطن العربي وهي لغة القرآن الكريم ومصدر اعتزازنا لكونها وسيلة لنقل التراث عبر أجيال متعاقبة، كما أنها وسيلة لتوحيد الفكر ونقل الثقافة.

فاللغة ظاهرة اجتماعية وهي كغيرها من الظواهر تنمو وتزدهر وتخضع لعوامل المد والجزر، اعتماداً على تقدم أهلها [2]

١ ـ العمالة في دول الخليج العربية دراسة ميدانية للوضع العام. فيصل السالم وأحمد جمال ظاهر ١٩٨٢م. ص: ٣٢

٢ موسى زناد سهيل. مرجع سابق. ١٩٨٦م. ص: ١٣٣

ومن الملاحظ أن الدول الخليجية ابتدأت في استقبال عدد كبير من الجنسيات الأجنبية منذ ٢٠ سنة وقد أدى نمو هذه المجتمعات الأجنبية في وسطنا الى الاختراق الثقافي أو ما يسمى التثاقف، وكان من نتائج هذا الاحتكاك مع الثقافات الأخرى الابتعاد عن تقاليدنا وعاداتنا القديمة وتحول لغة التخاطب الى لغة جديدة نابعة من لغات متعددة غير عربية فغدت هذه اللغة لا تخلو من الكلمات والمصطلحات الأجنبية وأصبح التخاطب باللغة العربية الفصحى مثاراً للاستغراب.

فلو خاطبت أحدهم باللغة الدارجة ليضيء المنزل فإنك تقول له (شغل ليت) فكلمة Light مأخوذة من الإنجليزية والمروحة يسمونها (بنكة) وهي مأخوذة من الكلمة الهندية Panka والنافذة (دريشة) من الايرانية (دريجا).

كما أنه في حديثنا الدارج اليومي قد يكون هناك صعوبة للفهم لسائح يرغب في الاستدلال على عنوان لمكان معين في أحد دول الخليج الذين يطلقون على الشارع (رستة) والدوار (الروند أبوت) وهكذا يبقى الزائر غير قادر على الاستدلال أو التفاهم مع أهل البلد مع أنهم عرب مثله

أن ما تقوم به وسائل الإعلام من تلفاز وإذاعة من عرض لمسرحيات وتمثيليات باللغات العربية العامية والتي هي مزيج من اللغة العربية واللغات الأجنبية أدى الى غرس هذه اللغة العامية في آذان المستمعين والمشاهدين والتي هي بعيدة

كل البعد عن العربية الفصحى وقد احتوت اللغة العربية الدارجة التي تكونت عن طريق احتكاك الأجانب بسكان المنطقة الى وجود كلمات كثيرة غير عربية، ففي المنزل ابتعدنا عن لغتنا العربية الفصحى عند مخاطبتنا للخدم، وفي سوق العمل أدخلنا الكثير من الكلمات غير العربية مثل كلمة (أوفرتايم) لساعات العمل الاضافي وكلمة (فنشوه) بدلاً من كلمة فصلوه وفي بعض دول الخليج يستعملون كلمة (هست) والتي أصلها ايراني بدلا من كلمة (موجود) وهذا يدل على مدى الفرق الكبير بين لغتنا الحالية ولغة أجدادنا.

وأكثر ما نخشاه أن يكون لهذا أثره على التلاميذ طلبة المدارس لما لاحظه التربويون من ضعف وركاكة في أساليب التعبير لهؤلاء الطلبة لأنهم يعيشون في ازدواجية لغوية ليست امتداداً للعربية بل عامية عربية وهكذا يتم اذابة اللغة العربية في هجين لغوي يبدو انه سيتغلب على العربية الفصحى بالتدريج وذلك مع ازدياد تأثير العمالة الأجنبية وانتشارها في مجالات الحياة اليومية [1]

ففي الدول الغربية يشترط تعلم لغة البلد التي يعمل فيها المهاجرون فمثلاً في ألمانيا الغربية توجد هناك مدارس رسمية وأخرى خاصة تشرف عليها النقابات أو مجالس البلدية

---

١ ـ حيدر ابراهيم علي. المستقبل العربي.

أو الجامعات من أجل تعليم اللغة الألمانية للعمال الأجانب دون تكاليف تذكر[1] لكن في معظم دول الخليج تحولت لغة التفاهم الى اللغة الانجليزية أو الهندية سواء بالمتاجر (الأسواق) أو في مراكز الخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات التي توجد بها أغلبية أجنبية فيجد المريض صعوبة في التفاهم معهم سواء مع الطبيب أو مع الفنيين الآخرين.

فعدم الاهتمام بخطورة هذه الظاهرة سوف يؤثر على الأجيال القادمة من ناحية جهلهم للغتهم، وهذا بدوره سوف يؤدي الى ابتعادهم عن ثقافتهم العربية والاسلامية فتصبح اللغة العربية الفصحى لغة غريبة عليهم ومن يتكلمها منهم سيكون مبعثاً للسخرية مما يدفعه لأن يسبح مع التيار ويبتعد عن اللغة الأم وهي العربية الفصحى

- أثر العمالة الأجنبية على وسائل الاعلام:

مع بداية عصر النهضة في مطلع الستينات، أخذت دول الخليج تستقبل أعداداً متزايدة من العناصر البشرية من خبراء وفنيين وعمال يفدون من شتى أرجاء المعمورة ليسهموا مع أبناء البلد في تشييد صرح النهضة الحديثة وبناء خليج المستقبل.

١ ـ آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية. حيدر ابراهيم علي. مرجع سابق. ص: ٢٥٩

ومع تزايد أعداد الوافدين الذين ينتمون الى جنسيات ومجتمعات مختلفة التركيب والمفاهيم والقيم واللغات، كان لابد للاعلام المحلي أن يواكب هذه الطفرة ويفسح المجال لتقديم خدمات اعلامية مختلفة لهذا العدد المتنامي من العمالة الأجنبية، فشرعت الصحافة تصدر نشرات وطبعات صحفية باللغات الانجليزية والأوردية والهندية كما عمد التلفاز الى فتح قناة ثانية للبرامج الأجنبية بالاضافة الى ما تقدمه القناة الأولى من برامج وأفلام ومواد بلغات مختلفة

لقد أصبح الإعلام واحداً من أمضى الأسلحة التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها الاجتماعية والثقافية والتنموية..وغيرها، ولعل الاذاعة أهم وسيلة من وسائل الاعلام المختلفة لكونها تدخل كل منزل في كل بقعة وتأثر في المستمع بقدر ما تعطيه من زاد المعرفة والعلم والتوجيه

وتعتبر الاذاعة من أهم القنوات الرئيسية التي تنطق بلسان الدولة وتبث سياستها وبخاصة في مجال العمل الاعلامي، فهي تصل الى كل انسان مستمع أمياً كان أم مثقفاً مخترقة السدود والحدود لتغطي أية بقعة يراد تغطيتها في العالم بأسره اضافة الى البيئة المحلية

وانطلاقا من هذه الحقيقة بدأت اذاعات دول الخليج ببث برامجها المختلفة اضافة الى اللغة العربية بلغات أجنبية هي

الانجليزية والأوردية والفارسية التي يتفهمها معظم المقيمين من وافدين بغية الخدمة الاعلامية لهم هادفة الى:

أولاً: نقل الأخبار والأحداث المحلية والاقاليمية والعالمية بدلا من سماعها من اذاعات مصادر أخرى قد تكون مغرضة أو مضللة

ثانياً: تقديم التسلية والترفيه البريء لهم قدر المستطاع

ثالثاً: تلقينهم مفاهيم وسياسة وأنظمة وقوانين البلد الذي يخدمون فيه تجنباً لأية أعمال مخالفة.

رابعاً: شرح القيم والعادات والتقاليد المحلية لهم للاسترشاد بها في تعاملهم مع المجتمع المقيمين فيه

ولم يقتصر أثر الخدمة الاعلامية المقدمة بلغات أجنبية على الناطقين بهذه اللغات وإنما إمتد أثرها لأبناء منطقة الخليج العربي المقيمين في هذه المنطقة، حيث أتاحت لهم فرصة التعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

كما اتضح لنا من المناقشة السابقة فإن تواجد العمالة الآسيوية في هذه المجتمعات العربية لم يكن قاصراً على معسكرات العمال في مواقع المشاريع الصناعية فقط، وانما تغلغل هؤلاء العمال في المجتمع للخدمة في مختلف فئات المهن وتحلقوا بذلك حول السلم المهني بكامله، كما سيتبين لنا في الفصل التالي.

وقد حاولت مختلف الدراسات التأكيد على أن الفوائد القصيرة الأمد التي تتحقق نتيجة لاستيراد العمالة الآسيوية تبدو ضئيلة اذا ما قورنت بالثمن الاجتماعي الباهظ المتمثل في فقدان هذه الدول لهويتها العربية.

ويرى البعض أن ممارسة القيم والثقافات الفرعية يصاحبها تباين في بنود الثقافة السائدة في مجتمع معين في فترة معينة، وهذا التباين يتيح فرص حدوث صراع ثقافي وصراع قيمي بين الأجيال الجديدة والقديمة بل وأحيانا على مستوى قيم الشخص الواحد، مما قد يفضي الى فوضى قيمية ويشيع أنماط الخواء الخلقي Moral Vacuum واختلال المعايير.[1]

هناك اختلافات بين الدول المستوردة للعمالة الأجنبية ففي بعض هذه الدول الجنسيات غير العربية أكثر من الجنسيات العربية وهناك البعض مثل الكويت والمملكة العربية السعودية مع أنهما بدأا يستقبلان العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة، الاّ أن الجاليات العربية فيهما لازالت تشكل الغالبية في العمالة الوافدة.

ولكن هناك تخوفاً حتى في هذه الدول من تأثير العمالة الأجنبية في المستقبل، ومن الدراسة التي أجراها الدكتور فؤاد

---

١ أثر العمالة الأجنبية على التآلف الاجتماعي. عبدالباسط عبدالمعطي. ١٩٨٢م. ص: ٥١.

الفارس عن النموذج السعودي في التنمية يرى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد هناك خطر على الأوضاع والتقاليد السائدة ولكن وجود الأجانب مع قيمهم وأسلوب حياتهم المخالف للتقاليد الاسلامية من الممكن أن يؤثر في هذا المجتمع لأن أعدادهم وصلت الى المليون نسمة ومن الممكن أن يرتفع العدد في المستقبل القريب.

الفصل الرابع

الاعتماد على الآسيويين في سوق العمل لبعض الدول العربية

لقد ارتبط النمو السكاني والتغير الاجتماعي في الدول العربية الغنية بالنفط بالسياسات الاقتصادية وتدفق الهجرة لهذه المنطقة، وقد جذبت الأسواق الاقتصادية للدول الغنية بالنفط اهتمام العالم لسببين هما:

بيع النفط للسوق الدولية واستقدام قوة العمل من دول مختلفة، وهكذا فإن زيادة أسعار النفط في نهاية السبعينات أدت الى زيادة لاحقة في الهجرة العمالية الى هذه الدول، ومن أجل دراسة التغير السكاني في المنطقة العربية فإننا بحاجة لدراسة الطلب المتزايد على العمل.

في البداية باشرت هذه الدول العمل بمشاريع أساسية ضخمة لتوفر وسائل الراحة لشعوبها، على سبيل المثال مشروع المملكة العربية السعودية لبناء الطرق السريعة الذي بدأ في منتصف السبعينات وتبلغ تكلفته بليون دولار، يعتبر أكبر

مشروع تم تنفيذه في العالم، وبالتالي فإنه في تلك الفترة من التطور تم تنفيذ قدر كبير س مشاريع الانشاءات، وكان المهاجرون المطلوبون للعمل بين عمال مهرة وغير مهرة في نهاية السبعينات، كان هناك توسع كاف في مرافق الخدمات مثل المستشفيات والفنادق والمدارس والبنوك والشركات الصناعية ومعامل الطاقة اضافة الى توفير الكهرباء والماء للمناطق النائية في هذه الدول، أما الآن فقد اتجه الطلب الى العاملين الذين لديهم مهارات متخصصة مثل الفنيين والمهنيين وغيرهم، من أجل تشغيل هذه المرافق.

علاوة على ذلك. فإننا لا نستطيع دراسة تدفق العمالة لهذه الدول على انه وضع مؤقت لأن الانتقال الكبير للمهاجرين حتى بالنسبة للقادمين من جنوب شرق آسيا لا يعتبرون مقيمين لأجل قصير في هذه المجتمعات، ويتم استبدالهم بهجرة متسلسلة لآخرين من وطنهم الأصلي، ومن ثم فإن هناك تدفقاً مستمراً للعمالة في هذه المجتمعات المستقبلة لها

إن هذه الدراسة لا تهدف الى الاحاطة بالنتائج الاقتصادية للهجرة العمالية ضمن منطقة الشرق الأوسط، ولكنها تهتم بمدى الاعتماد على هؤلاء المهاجرين الأجانب والتنبؤ فيما اذا كان وجودهم سيزداد أو سينخفض في

المستقبل، ونستطيع أن نتوقع أيضاً تأثيرهم في مجالات أخرى في المجتمع وما اذا كانوا يلعبون أدواراً اقتصادية هامة، ولذلك فإننا سنحاول أن نظهر فيما اذا كان هناك اتجاه لاستقدام عدد أكبر من المهاجرين الآسيويين، إن الهدف من الاطلاع على توزيع الآسيويين في القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المجتمعات هو معرفة ما إذا كان وجودهم حاسماً في بعض الأنشطة الاقتصادية الأساسية فإذا كان ذلك صحيحاً فإن وجودهم ليس مؤقتاً في هذه الأسواق العمالية علاوة على ذلك فانه كلما كان تأثيرهم كبيراً في سوق العمل ، فإن تأثيرهم على الهياكل الاجتماعية يكون على مدى أوسع، ولسوء الحظ فإن المعلومات في بعض هذه الدول المستوردة للعمالة مقصورة على تصنيف المواطنين وغير المواطنين، وحيث أن غير المواطنين هنا قد تشمل العرب. ولكن باستخدام معلومات بديلة سوف نحاول تقديم صورة عن تقنيات سوق العمل لبعض هذه الدول.

وسوف نبدأ بمعرفة أي الجنسيات التي منحت أكبر حصة س تراخيص العمل حيث أن هذه المعلومات تعطي الأولوية لدول معينة وميول المستخدمين أصحاب رؤوس الأموال. وبجانب كون المؤشر الأساسي الجنسية في توزيع العمل، فإن المعلومات توضح أيضاً أي الأنشطة الاقتصادية التي تجذب عدداً أكبر من العاملين على سبيل المثال، «الجدول رقم ١٢»

يعرض معلومات عن الكويت عام ١٩٨٥م وهي أحدث إحصاءات متوفرة الى الآن حيث يمكن دراسةعدد التراخيص التي تم تجديدها للعاملين في مختلف المجالات الاقتصادية، فالانشاءات هي الحقل الاقتصادي الذي يضم أكبر نسبة وهي رقم ٣٨,٥٪ من العمال الذين منحوا تجديدات لتراخيصهم، يأتي النشاط الاقتصادي للمطاعم التجارية والفنادق في المرتبة الثانية حيث يضم ٢٥٪ من العمال الذين تم تجديد تراخيص عملهم.

ان الجنسيتين اللتين هيمنتا على الأنشطة الاقتصادية هما المصرية والهندية، وهما أيضاً أكبر مجموعتين من المهاجرين الذين يعملون على تمديد تراخيصهم، فإذا قمنا بدراسة التوازن بين العرب والآسيويين في سوق العمل فإننا نجد أن الآسيويين هم الأغلبية حيث يشكلون ٥٣٪ من اجمالي عدد العاملين الذين قاموا بتجديد تراخيص عملهم مما يعطينا فكرة عن سيطرتهم على سوق العمل، واذا تم أيضاً دراسة الجدول رقم (١٣) للاطلاع على القادمين الجدد لسوق العمل الكويتي فإننا نجد أن جنسيات جديدة مثل الفلبين وكوريا وغيرهما من جنوب شرق آسيا قد حظيت بمركز قوي ومن المدهش أن ٥٨٪ من التراخيص الجديدة قد منحت لمهاجرين من هذه المنطقة، ٢٤٪ لمهاجرين من شبه القارة الهندية وكانت نسبة ١١٪ فقط من تراخيص العمل الجديدة من نصيب المهاجرين العرب.

إن هذين الجدولين يوضحان أن الكويت التي كانت ضمن أكبر دولتين غنيتين تفضلان المهاجرين العرب قد بدأت الآن تغيير استراتيجيتها في توظيف عدد أكبر من الآسيويين غير العرب. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي لا يتوفر عنها معلومات تصنيف الجنسيات هي الدولة الثانية التي تضم عدداً كبيراً من المهاجرين العرب ولكنها بدأت في الآونة الأخيرة تجتذب المهاجرين الآسيويين بأعداد كبيرة، إن الجدول «رقم ١٢» يوضح أنه على الرغم من أن توقعات كثيرة بوجود حصر للانشاءات والعقارات الكويتية الاّ أن هذا المجال مازال يجتذب العدد الأكبر من المهاجرين، وعلى الرغم من أن الفلبينيين قد ازداد عددهم بمعدل سريع كمجموعة مستقلة الاّ أن عددهم لازال قليلاً مقارنةً بالهنود والباكستانيين الذين ازداد عددهم ببطء خلال العقدين الماضيين. الاّ أنه يوجد هناك فرق بين سياسة الحكومة لزيادة حصة العرب في سوق العمل وبين الحقيقة التي تؤكدها المعلومات التي تثبت أن الطلب أكبر على الآسيويين عن العرب في معظم المجالات الاقتصادية

إن الجدول رقم (١٤) يعطي معلومات عن تراخيص العمل التي صدرت لغير البحرينيين وفقاً للمهن الأساسية لعام ١٩٨٦م ويلاحظ أن الهنود هم أكبر القادمين الى سوق العمل عددا اذ يشكلون حوالي ٤٩,٨٪ من مجموع تراخيص العمل الصادرة في تلك السنة، حيث يهيمنون على كافة مجموعات

الوظائف باستثناء الوظائف الادارية حيث يشكلون نسبة ٢٠٪ فقط من المجموع وفي الخدمات الاجتماعية والرفاهية يشكلون نسبة ٣٤٪ من هذه الوظائف الاّ أنهم في كل المواقع الأخرى يشغلون أعلى نسبة من الوظائف. فإذا نظرنا الى نصيب الآسيويين غير العرب فإننا نجدهم يشكلون نسبة ٩١٪ من تراخيص العمل الجديدة.

أما المهاجرون الغربيون مثل البريطانيين أكثر عدداً من العرب ويشكلون نسبة ٥ ـ ٧٪ وبناء على ذلك فإن نسبة العرب الجدد العاملين في البحرين أقل من ٥٪ من جميع القادمين الى سوق العمل.

إن هذا الجدول يبين بوضوح اتجاه أصحاب رؤوس الأموال والدولة لتفضيل غير العرب، ومثل هذا التركيز الكبير لا يمكن رؤيته كتأثير قصير الأجل على التطور الاقتصادي، فهو يشير الى أنهم سوف يحتكرون بالتدريج سوق العمل في المستقبل القريب.

وبدراسة المعلومات عن الامارات العربية المتحدة في الجدول رقم (١٥) فإننا نلاحظ أن هيمنة المهاجرين الآسيويين قد استمرت من أواخر السبعينات حتى الآن، وعلى الرغم من زيادة حصة المهاجرين العرب في تراخيص العمل الجديدة في عام ١٩٨٣م، الاّ أن نسبتهم لازالت تشكل ٢٠٪ ومازال الهنود يشكلون أعلى نسبة في الامارات العربية، وأيضاً يمنحون

أكبر نسبة من تراخيص العمل الجديدة.

ولكي نستكشف ما اذا كانت العمالة الآسيوية تنحصر في الأعمال الانشائية أم أنها تلعب أيضاً دوراً هاماً في مختلف المهن الأخرى فإن علينا دراسة البيانات الخاصة ببعض الشركات الكبرى في مختلف الدول الخليجية

الكويـــت

إن الكويت هي الدولة العربية الوحيدة بين دول الخليج التي مازالت فيها العمالة العربية تفوق العمالة الآسيوية عدديا في سوق العمل. ومع ذلك فإنه يمكن أن يحدث عكس النتيجة السابقة اذا ما تواصل الاتجاه الحالي في استخدام المزيد من الآسيويين في المستقبل. ان وزارة الصحة العامة هي واحدة س الوزارات التي تستخدم الآسيويين في مجالات مهنية وفنية عامة ويشير الجدول رقم (١٦) الى أن غير العرب وأغلبيتهم من الآسيويين يشغلون وظائف هامة في الميدان الطبي وهم على سبيل المثال يشكلون ١٤٪ من مجموع عدد الأطباء غير الكويتيين، ٥٩٪ من عدد أفراد الهيئة التمريضية وفضلا عن ذلك فإنهم يشكلون الأغلبية أيضاً في الوظائف الفنية مثل وظيفة فني مختبر. [١]

---

١ ارجع الى الجدول رقم ١٤

ومن بين المشرفين على غرف العمليات فإن الآسيويين يزيد عددهم عن العرب. وبالنسبة لأخصائي الأشعة فإن غير العرب يشكلون ما نسبته ٦٠٪ من المجموع الكلي. . وفي وظيفة أخصائي الملفات الطبية يوجد هناك ٥١١٢ موظفاً من غير العرب بنسبة ٤١٪ من العدد الاجمالي للعاملين في هذا المجال.

يقال ان هذا الاعتماد على الآسيويين وخاصة في مجال التمريض والمجالات الفنية الأخرى سوف يزداد في المستقبل مع استقدام أفواج جديدة من الفلبين ومن الهند باعتبارهم مورداً للعمالة لهذه الوزارة منذ وقت طويل.

وفي الكويت تقوم حاليا وزارة الصحة العامة من أجل مستشفياتها ووزارة التربية من أجل مدارسها والكليات والشركات الكبرى. وغيرها بتوقيع عقود مع شركات التموين لتقديم الطعام. وأكبر شركة تموين في الكويت هي الشركة الكويتية للتجهيزات الغذائية ويوضح الجدول رقم (١٧) جنسيات العاملين لدى الشركة المذكورة في يوليو ١٩٨٨م، ونلاحظ من الجدول أن معظم هؤلاء العاملين من الجنسية البنغالية حيث يشكلون ما نسبته ٤٦,٥٪ من العدد الاجمالي للعاملين، وتأتي الجنسية الهندية في المرتبة الثانية حيث تشكل ٢٢,٥٪ من العدد الاجمالي، وتشكل كافة الجنسيات الآسيوية في الشركة المذكورة ٨٩٪ من عدد العاملين فيها، واذا

ما أخذنا في الاعتبار الوافدين الجدد الذين سوف يلتحقون بالشركة قريباً فإن نسبة الآسيويين فيها تزداد أكثر فأكثر لأنه في حين يتوقع الحاق ١٠ مصريين بالشركة فإنه سيلتحق بها بالمقابل ١٨٧ آسيويا في المستقبل القريب، وهكذا. فإن باستطاعتنا القول: ان الآسيويين يحتكرون العمل في المهن المتصلة بتجهيزات المواد الغذائية وهذا التفضيل للعنصر الآسيوي يلاحظ أيضا في الفنادق المعروفة حيث معظم القائمين على خدمة المطاعم فيها من الآسيويين سواء كانوا هنوداً أم فلبينيين. وأن قصر المؤتمرات في الكويت استقدم عاملين من الهند والفلبين لخدمة كبار الشخصيات في مجال النظافة والتمريض.

ومثلما يتم التعاقد في التغذية مع الشركات فإن أعمال تنظيف المباني العامة ومقار الشركات والوزارات وحتى الطرق تتم من قبل شركات خاصة، ويوضح الجدول رقم (١٧) توزيع جنسيات العاملين لدى كافة شركات التنظيف في الكويت ونلاحظ منه أن الجنسية البنغالية هي المسيطرة في كافة الشركات المذكورة تقريباً باستثناء شركتين صغيرتين، والجنسية التي تليها من حيث عدد العاملين في هذه المهنة هي التايلاندية وبالنسبة للعاملين العرب في هذه الشركات فإن عددهم قليل ويشغل معظمهم وظائف ادارية وكتابية نظراً لأن المراسلات الخاصة بالعمل والتي تتم مع مناطق أخرى من سوق العمالة

تحرر كلها باللغة العربية

ويتضمن الجدول رقم (١٩) احصاءات خاصة بشركة الصناعات الوطنية وهي احدى كبرى الشركات في الكويت ويتبين من هذه الاحصاءات أن العاملين العرب في الشركة المذكورة وخاصة المصريين والأردنيين يشكلون الأغلبية، فإن الآسيويين هناك أقل من ربع العدد الاجمالي للعاملين. كما أن شركة صناعة الكيماويات النفطية تفضل هي الأخرى العنصر العربي، وهو يشكل الأغلبية في قوة العمل لديها الاّ أن الآسيويين أخذوا يتزايدون ولو ببطء في البنوك وفي شركات التأمين نظراً لأن اللغة الانجليزية هي اللغة المستعملة في المراسلات الدولية أما شركات البناء والانشاءات فتدار بصورة رئيسية من الآسيويين.

أما الموظفون العرب فكان عددهم ٦٩ موظفاً فقط، وكانوا في معظمهم يشغلون مناصب ادارية وكتابية. لذا فإن بإمكاننا أن نستنتج أن أغلبية عمال الانتاج وعمال الخدمات اليدوية في الكويت هم من الآسيويين ولكنهم ليسوا محصورين فقط في الوظائف ذات الأجور المتدنية وإنما يحظون بنصيب وافر من الوظائف في المجالين المهني والفني.

المملكة العربية السعودية:

لا تتضمن الاحصاءات الصادرة عن المملكة العربية السعودية تصنيفاً للعاملين فيها باستثناء تصنيفهم الى فئتين فقط هما سعودي وغير سعودي وهذا التقسيم الى فئتين فقط لا يساعد الباحثين على معرفة ما اذا كانت جنسيات معينة تتزايد بسرعة أم لا وهكذا فما على المرء الاّ أن يحاول الحصول على بيانات أولية لدراسة اتجاهات سوق العمالة، إن شركة أرامكو هي أكبر شركة نفط في الشرق الأوسط وهي مملوكة للحكومة وقد نجحت المملكةالعربية السعودية في اجتذاب المواطنين الشباب للعمل في قطاع النفط، وفي نهاية عام ١٩٨١م كان السعوديون يشكلون ٥٨٪ من العدد الاجمالي للعاملين في الشركة المذكورة وبعد سبع سنوات من ذلك التاريخ ازداد عددهم ليصبحوا يشكلون ٧٢٪ من العاملين لدى الشركة.[1]

والموظفون الغربيون وخاصة الأمريكيين يشكلون أكبر مجموعة من العاملين غير السعوديين في الشركة وهذا وضع منطقي لكون شركة أرامكو كانت في السابق مملوكة جزئياً للولايات المتحدة الأمريكية

ولكي نرى ما اذا كانت المملكة العربية السعودية تعتمد على الآسيويين في مجال الخدمات الفنية فقد حصلنا على بيانات من الشركة السعودية الموحدة للكهرباء التي تزود المنطقة

١ ـ ارجع الى الجدول رقم ٢٠

الشرقية من المملكة بالكهرباء والماء، ويتضح من الجدول رقم (٢١) أن السعوديين يشكلون الأغلبية من العاملين في الشركة المذكورة ولكن الوافدين العرب يشكلون ٦,٦٪ والآسيويين من غير العرب يشكلون ٢٩٪ ومن هؤلاء يشكل الفلبينيون النسبة الأكبر (١٥٪) تقريباً.

وفي مقابلة أجريت مع رئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة اتضح لنا أن معظم الفنيين في الشركة من الهنود والباكستانيين والفلبينيين وكان السبب لهذا التفضيل هو أن الدليل الدولي المستخدم للمصطلحات الفنية كان باللغة الانجليزية وكذلك المراسلات بالانجليزية أيضا، وبالتالي فإن الوظائف الكتابية كانت تشغل لدرجة كبيرة من قبل غير العرب. ومن بين الـ٤٢٣ موظفاً عربياً في الشركة يقوم ٢٠٠ من هؤلاء بتدريب المواطنين السعوديين، ويختص ٢٢٣ بإنجاز المعاملات لدى الأجهزة الحكومية نظراً لكون مثل هذه المعاملات تتم باللغة العربية، وقد صرح لنا المسئول المذكور بالشركة أنهم حاولوا اجتذاب الفنيين العرب خاصة من مصر ولكن عدداً قليلاً جداً من هؤلاء أبدى رغبته في العمل لديهم. الاّ أنهم مع تسارع برنامج التدريب استطاعوا الاستغناء عن خدمات ١١٥٠ أجنبياً كانوا زائدين عن الحاجة.

وفي القطاع الخاص فإن بإمكاننا أخذ مجموعة شركات الزامل كمثال لكون هذه الشركات تتعامل في مختلف المجالات

مثل الانشاءات والتبريد والاصباغ. وغيرها، ولديها ٦٦١٧ عاملاً ويتضمن الجدول رقم (٢٢) بيانات عن المجموعة المذكورة لعام ١٩٨٣م يتضح منها أن الآسيويين يشكلون الأغلبية في قوة العمل خاصة الفلبينيين الذين يشكلون نسبة ٣٥٪ والهنود نسبة ٢٢٪ من المجموع الكلي، أما العرب فنسبتهم أقل من ٥٪

مجموعة العليان وهي أيضاً شركة كبرى كانت تستخدم ٢٢٤٥ موظفاً في يناير ١٩٨٣م تدار بصورة رئيسية من قبل الآسيويين الذين يشكلون ٧٠٪ من العدد الاجمالي للموظفين ونسبة الباكستانيين بين هؤلاء هي ٢٥٪ والهنود ٢٠٪ وكذلك الفلبينيين ٢٠٪ أيضاً[1] والعرب يشكلون ٤٤٪ من العدد الاجمالي لموظفي الشركة

---

١ - أنظر: الجدول رقم (١).

قطـــــر:

تعتبر قطر الدولة الأخيرة من بين دول الخليج المنتجة للنفط من حيث بداية رحلتها نحو النمو الاقتصادي السريع في أوائل السبعينيات، لذا فقد اتجهت الى تنفيذ مشاريع تنموية في مختلف القطاعات في نفس الوقت، وقد تناولنا في أبحاثنا السابقة توزيع السكان حسب الجنسية ونسب العمالة الوافدة الجديدة، ولكي يتسنى لنا تقديم عرض موجز للاتجاهات الحالية لسوق العمالة دعونا ننظر الى الجدول رقم (٢٣) الذي يتضمن بيانات عن بعض الشركات الكبرى والتي تمتلك الحكومة جزءاً منها، فإنه في جميع الشركات المشمولة بهذا الجدول نجد أن غير العرب يشكلون الغالبية العظمى من العاملين حيث يزيد عددهم على ٧٠٪ في بعض هذه الشركات.

والبيانات المتوفرة لدينا عن اثنتين من أكبر الشركات الانشائية وهما شركة قطر للانشاءات وشركة النصر للانشاءات. وغيرهما، توضح أن الجنسيتين الهندية والباكستانية هما المهيمنتان في قوة العمل. ففي شركة قطر للإنشاءات يوجد ١٠ موظفين عرب فقط ، ٢٠٢ موظف باكستاني من مجموع موظفي الشركة البالغ عددهم ٢١٤ موظفاً[1] وفي شركة النصر يبلغ عدد الموظفين الهنود ٤٨٨ موظفاً «٨٠٪ من اجمالي العدد» وهم بذلك يشكلون الأغلبية في حين

---

١ ـ أنظر الجدول رقم «١».

بلغ عدد الموظفين العرب ١٦ موظفاً فقط[1]

ولما كانت الشركات الكبرى تعتبر دائما بمثابة قدوة للشركات الصغرى فإن بإمكاننا الاستنتاج بأن الآسيويين وخاصة من شبه القارة الهندية يتمتعون بحضور هام في سوق العمالة القطري

واذا ما قمنا بدراسة البيانات الخاصة بالقطاع الحكومي في قطر كما يتضمنها الجدول رقم «٢٤» نجد أن غير العرب موزعون بالتساوي على المهن العلمية والفنية وعلى مجالات الادارة والخدمات أيضاً ويشكلون نسبة ٢٦٪ من العدد الاجمالي لموظفي الدولة، وهذه النسبة معادلة بنسبة الموظفين العرب في الدولة. لذا فإن التواجد الآسيوي ليس محصوراً في القطاع الخاص فقط.

الامارات العربية المتحدة:

المعروف عن دولة الامارات العربية المتحدة أن زيادة السكان فيها هي الأسرع في العالم، ويعود السبب في هذا النمو السكاني السريع الى التنمية الاقتصادية غير المخطط لها والتي أدت بدورها الى تدفق العمالة الوافدة بشكل هائل. والهجرة

١ الهجرة الى النفط. نادر فرجاني. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: ١٩٨٣م. ص: ١٨

الآسيوية الى تلك البلاد موجودة تاريخياً منذ عقود كثيرة من الزمن حتى في حقبة ما قبل النفط ولكن عدد الآسيويين تزايد مؤخراً بحيث أصبح المواطنون يشكلون النسبة الأقل في عدد السكان أقل من الآسيويين وأنه لمن المفزع أن تصل نسبة غير المواطنين الى هذا الحد بحيث يشكلون الأغلبية في عدد السكان مما يجعلهم يسيطرون على مقررات العمل في القطاعين الحكومي والخاص.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) أن الآسيويين كانوا يشغلون نسبة ٤٢٪ من قوة العمل في الدولة في أبريل ١٩٨٢م في حين كانت نسبة قوة العمل الوطنية ١٦٪ فقط، والبيانات الخاصة بوزارة الصحة لعام ١٩٨٠م مدرجة في الجدول ٢٥ حيث نلاحظ أن العدد الأكبر س الموظفين العرب في الوزارة هم من الجنسية التونسية وقد بلغ عددهم ٧٤٨ موظفاً ونسبتهم ٣٨,٤٪ والنسبة الاجمالية لكافة الآسيويين من مختلف الجنسيات هي ٤٨٪، واذا استعرضنا البيانات الخاصة ببعض شركات القطاع الأهلي في دولة الامارات العربية المتحدة نجد أن الهنود والباكستانيين يحتلون الصدارة في عدد العاملين لدى تلك الشركات، فمثلا عند نهاية عام ١٩٨١م كانت نسبة الهنود في شركة جالف للمياه المعدنية والتصنيع ٦١٪ ونسبة الباكستانيين ٢١٪ ونسبة الوافدين من سريلانكا ٧٪.[1]

١ ـ أنظر: الجدول رقم (١).

وفي قطاع اقتصادي آخر كالبنوك مثلا فإن بنك الخليج الأول في عجمان يعتبر مصرفاً رئيسياً في الدولة، وفي عام ١٩٨٠م كان الهنود والباكستانيون يشكلون نسبة ٣٧٪ من عدد العاملين فيه، والآسيويون عموماً كانوا يشكلون نسبة ٤٨٪ من العدد الاجمالي في حين كانت نسبة أعضاء مجلس الادارة ونسبة العاملين من العرب ٤٧٪ وغالبيتهم من الأردنيين.[١]

سلطنـــــة عُمـــــان

لم يتم تقديم أية بيانات عن قوة العمل بالنسبة للجنسية في الدراسات الاحصائية السنوية في هذا البلد وتعتبر الهجرة من الدول الآسيوية وسيلة تعويض عن هجرة العمانيين للعمل في الدول الخليجية المجاورة، حيث أن الآسيويين في سلطنة عمان يتحكمون بالتجارة لوجود علاقات وروابط تجارية قديمة بين الهند وعمان، وفي الواقع فإن العديد من العائلات الهندية التي استقرت في مسقط مؤخراً قد منحت حقوق المواطنة

إن الجدول رقم «٢٦» يبين توزيع العاملين غير العمانيين في القطاع الخاص لعام ١٩٨٠م ويتضح لنا أن نسبة ٦١٪ هي من الهنود، ٢٣٪ باكستانيون ، ٨٪ من جنسيات آسيوية أخرى ولا يوجد عرب. وإذا تمت دراسة القطاع الحكومي في عمان من الجدول رقم ٢٤ يتضح أن الآسيويين

---

١ ـ أنظر: الجدول رقم (١).

يشكلون نسبة كبيرة في وزارة الصحة حيث تبلغ حوالي ٣٥٪

إن نقص الآسيويين في وزارة التربية مفهوم لأن التعليم في المدارس الحكومية باللغة العربية، وهكذا فإننا نستطيع أن نستنتج من هذه البيانات اضافة الى الفقرات التي تتعلق بالدول الخليجية ان عمان تقع بالتدريج تحت تأثير العائلات الآسيوية التي تعمل في مجال التجارة اضافة الى الهنود الذين يحتكرون العمل اليدوي.

وبالنسبة للبحرين فإنه لا تتوفر بيانات عنها بالنسبة للجنسية باستثناء بيانات عن تراخيص العمل والتي توضح أن الآسيويين يمنحون تراخيص عمل أكثر من العرب.

الجـــداول

تقديرات السكان والقوى العاملة حسب الج

البلـــــد	مواطنـــــون	عـــر
المملكة العربية السعودية	٤٥٩٢٥٠٠	٢٠٨٧٥
الجمهورية العربيةاليمنية	٢٢٢٣٧٠٠	٧٤٢٥
سلطنـــة عمـــان	٥٥٠٠٠٠	١٠٠٠
الكويـــــت	٤٧٢١٠٠	٢٤٠٤
البحريـــــن	٢١٤٠٠٠	٢١٧٥
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠٠٠٠	٢٠١٥٠
قطـــــر	٦٧٩٠٠	١٧٥٠
المجمـــــوع	٨٣٢٠٢٠٠	٩٥٧٧٩
المملكة العربية السعودية	١٠٢٦٥٠٠	٩٩٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٤٤٩٢٠٠	١٠٤٠٠
سلطنـــة عمـــان	١٣٧٠٠٠	٨٨٠٠
الكويـــــت	٩١٨٠٠	٤٣٣٠٠
البحريـــــن	٤٥٨٠٠	٦٢٠٠
الامارات العربية المتحدة	٤٥٠٠٠	٢٠٠٠
قطـــــر	١٢٥٠٠	٤٩٠٠
المجمـــــوع	١٨٠٧٨٠٠	٤٥٥٠٠

evelopment New York. St Martins Press. PP 137 139.

(١) م

سبع من الدول المصدرة للنفط عام ١٩٧٥م

نسبة العرب من العمال المهاجرين	نسبة المهاجرين الى المجموع	العمال مهاجرون		
		المجموع الكلي	المجمـــوع	ر عـرب
			السكـــــان	
٩٠,٨	٢٥,٤	٦٥٦٥٠٠٠	١٥٦٥٠٠٠	١٤٤١٢
٩١,٧	١٩,٣	٢٧٥٥١٧٥	٥٣٢٤٧٥	٤٤٠٥٠
١٥,٩	١٩,٤	٦٨٢٢٥٠	١٣٢٢٥٠	١١١٢٥
٨٠,١	٥١,٦	٩٧٤٥٨٥	٥٠٢٤٨٥	١٠٠٠٨
٢١,٧	٢٠,٧	٢٧٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	٤٣٨٢٥
٢٦,٣	٦٩,٥	٦٥٦٠٠٠	٤٥٦٠٠٠	٣٣٥٨٥
٣٢,٧	٥٨,٨	١٦٤٩٠٠	٩٧٠٠٠	٦٥٢٥٠
٧٤,٧	٢٨,٦	١١٦٦٠٤١٠	٣٣٤٠٢١٠	٨٤٤٤٣
			العاملـــة	لقـــوى
٩٠,٥	٤٣,٠	١٧٩٩٩٠٠	٧٧٣٤٠٠	٧٣٥٠٠
٩٣,٤	٤٢,٥	٨٧١٦٠٠	٣٣٢٤٠٥	٢٢٠٠٠
١٢,٤	٣٤,٠	٢٠٧٧٠٠	٧٠٧٠٠	٦١٩٠٠
٦٨,٩	٦٩,٤	٢٩٩٨٠٠	٢٠٨٠٠	٦٤٧٠٠
٢٠,٧	٣٩,٦	٧٥٨٠٠	٣٠٠٠٠	٢٣٨٠٠
٢٤,٦	٨٤,٨	٢٩٦٥٠٠	٢٥١٥٠٠	١٨٩٥٠
٢٧,٧	٨١,١	٦٦٢٠٠	٥٣٧٠٠	٣٨٨٠
٧٢,٤	٤٨,٧	٣٥٢٧٦٠٠	١٧١٩٧٠٠	٤٧٤٢٠٠

Source: Birks and Sinclair 1980 - Arab Manpower: The Crisis o

العمالة المهاجرة الى المنطقة العربية حس

الدولة الأصلية	أ ١٩٧٥م العدد	النس المئو
مصـــر	٤٤٧,٥٤٥	٤,٥
الجمهورية العربية اليمنية	٢٩٠,١٢٨	٥,٩
الأردن وفلسطين	٢١٤,٧١٧	١,٨
جمهورية اليمن الديمقراطية	٧٠.٦٣٠	٢,٩
سوريـــا	٧٠,٤١٥	٢,٩
لبنـــان	٤٩,٦٦١	٢,٧
الســـودان	٤٥,٨٧٣	٢,٥
المغـــرب	٤١,١٩٦	٢,٣
عمـــان	٣٨,٤١٣	٢,١
العـــراق	٢٠.٦٢٥	١,٢
الصومـــال	٦,٥٤٧	٠,٤
العرب جميعاً	١,٢٩٥,٧٥٠	٧١,٢
باكستـــان	١٩٠,٧١٨	١٠,٥
الهنـــد	١٥٤,٤١٨	٨,٥
دول آسيوية أخرى	١٤,٧٨٤	٠,٨
مجموع الآسيويين	٣٥٩,٩٢٠	١٩,٨
الأوربيون	٣٧,٨١٦	٢,١
أفريقيا وآخرون	١٠.٦٦٤	,٦
تركيـــا	٩,٥٣٧	٠,٥
إيـــران	١٠٦,٣١٥	٥,٨٠
المجمـــوع	١,٨٣٠,٠٠٣	١٠٠.٠

Determinants of Intra-Regional Migration" in International

رقم (٢)

...ة المنحدرة الأصلية لهم ١٩٧٥ - ١٩٨٠م

	ب ١٩٨٠م		معدل النمو السنوي
	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية
...	٦٩٥,٦٥٠	٢٤,٥	+٩,٢
...	٢٣٦,١٤٥	١٢,٢	+٣.٠
...	٢٥٠,٣٥٠	٩,١	+٢,١
...	٨٣,٨٤٥	٢,١	+٣,٥
...	٨٣,١٥٠	٢,٩	+٣,٤
...	٦١,٠٥٠	٢,٢	+٤,٢
...	٨٩,٢٢٠	٣,٢	+١٤,٢
...	٦٦,٥٢٠	٢,٤	+١٠.٠
...	٣٣,٤٥٠	١,٢	-٢,٧
...	٤٤,٧٦٠	١,	+١٦,٨
...	١٩,٧٠٠	٠.٦	+٢٤,٦
...	١,٧٦٣,٨٤٠	٦٢,٦	٦,٤
...	٢٧١,٦٣٠	١٣,٠	+١٢,٥
...	٢٨٠,٤٥٠	٩,٧	+١١,٣
...	١٦٨,٥٠٠	٦,٠	+٦١,٦
...	٨٢٠,٥٨٠	٢٨,٧	+١٧.٩
...	٧٨,٢٥٠	٢,٨	+١٥,٠
...	١١,٢٠٠	٠,٤	+٠,٨
...	٣٠,٧٥٠	١,٢	+٢٦,٣
...	١١٧,١٠٠	٤,٣	+١,٩
...	١,٨٢١,٧٢٠	١٠٠,٠	+٩,٢

Source: J.S. Bisrks and C.A. Sinclair, "The Socio-Economic ... Migration in the Arab World. vol II/ P 737 (UN. ECWA, 1982).

الجـــدول رقم (٣)

نسب الزيادة في عدد المهاجرين الآسيويين الى دول المنطقة

فئة الوافدين	١٩٧٥م		١٩٨٥م	
	السكان	قوة العمل	السكان	قوة العمل
جنوب آسيويين[١]	١٧,٩	٢١,١	٢٧,٤	٢٥,٤
جنوب شرق آسيويين[٢]	,٧	١,٣	٣,١	١٠,٥
باقي العالم	٩,٩	١٢,١	١٢,٨	١٢,٢
المجمـــوع	٢٨,٥	٣٥,	٤٣,٨	٤٨,٦

المصدر: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربية ١٩٨٣م
الجداول (١ ـ ٢) و (١ ـ ٢٤) احتسبت من

Ismail Serageldin et.al, Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa, (1981, pp51, 103, 104 and 139.

١ ـ تشمل: الهند، باكستان، سريلانكا وبنغلادش.
٢ ـ تشمل: بورما، الصين، أندونيسيا، تايوان، تايلاند، الفلبين، كوريا الجنوبية وماليزيا.

الجـــدول رقم (٤)

حجم العمالة الهندية في غرب آسيا ١٩٨٠م

الـــــدول	عدد الهنود	حملة العمالة	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	١٢٠,٠٠٠	١,٥٩٩,٨٠٠	٧,٥
الجماهيرية الليبية	١٠,٠٠٠	٧٨٦,٤٥٠	١,٢
الكويـــت	٦٥,٠٠٠	٢٩٩,٨٤٥	٢٠١,٧
البحريـــن	٤٠,٠٠٠	٧٥,٠٥٦	٥٣,٣
قطـــر	٢٠,٠٠٠	٦٦,٢١٦	٤٥,٣
الامارات العربية المتحدة	١٥٢,٠٠٠	٢٩٦,٥٠٠	٥١,٣
المجمـــوع	٤١٧,٠٠٠	٣,١٢٣,٨٢٧	١٣,٣

المصدر: S.K. Kuthiala, Migrant workers. A passage from India to the Middle East; p4 56.

الجـــدول رقم (٥)

سكان دولة الكويت حسب الجنسية (١٩٧٥ - ١٩٨٥م)

الجنسيـة	السنة ١٩٧٥	النسبة المئوية	السنة ١٩٨٥م	النسبة المئوية
كويتـــي	٤٧٢,٠٨٨	٪٤٧,٥	٦٨١,٢٨٨	٪٤٠,-
دول عربيـــة	٤١٩,١٨٧	٪٤٢,-	٦٤٢,٨١٤	٪٣٧,٨
دول آسيويـــة	٩٧,٨١٣	٪٩,٨	٣٥٥,٩٤٧	٪٢١,٢
دول أفريقية	٤٤٠		٢٠٣٩	
دول أمريكا الشمالية	-		٢٩٤٩	
أمريكا الجنوبية	-		١٩٣	
أستراليا ونيوزيلنده			١٦٣	
دول أوربية	٥,٣٠٩	٠,٥	١١,٩٠٨	

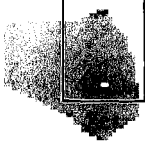

١ المصدر: ١٩٧٥م النشرة السنوية للاحصاء سنة ١٩٨٠م، الجدول رقم (٢١) ص: ٢٧ وزارة التخطيط.

١٩٨٥م: التعداد العام للسكان ١٩٨٥م - الجزء الأول: وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء. ص: ١٤٥.

الجـــدول رقم (٦)

توزيع الجنسيات حسب مدة الاقامة في الكويت ١٩٨٥م

النسبة المئوية

الأصل	مـــدة الاقامـــة				المجموع
	٠ ٤	٥ ٩	١٠ - ١٤	١٥ +	
عـــرب	٢٧,٥	٢٦,٦	١٧,٦	٢٨,٣	١٠٠
آسيويـــون	٥٩,٥	٢٢,٤	٩,١	٩,٠	١٠٠
أفريقيـــون	٦٦,١	٢٦,٧	٥,٥	١,٢	١٠٠
أوربيـــون	٧٨,١	١٤,٩	٢,٨	٣,٦	١٠٠
أمريكيـــون	٧٨,١	١٥,٤	٤,٢	٢,٣	١٠٠
أستراليـون و نيوزيلنديون	٧٢,٤	١٨,٤	٤,٣	٤,٩	١٠٠

التعداد السكاني لعام ١٩٨٥م المجلد الثالث. فبراير ١٩٨٦م. ادارة التخطيط المركزي. وزارة التخطيط، الكويت.

الجـــدول رقم (٧)

نمو المجموعات غير الكويتية خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م

مجموعة السكان	١٩٧٥		١٩٨٠م		نسبة النمو السنوي
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
الأسر الفردية	٤٢٨٥٣٣	٨٢,٠	٥٨٤٤٨٧	٧٣,٨	٦,٤
السكن الجماعي	٦٨٣٢٨	١٣,١	١٧٦٠٧٦	٢١,٦	٢٠,١
الخدم الخصوصيون	٢٢٩٥١	٤,٤	٣٣٦٣٦	٤,٢	٨,١
الطـــلاب	١٦٤٩	٠,٣	١٥٨٩	٠,٢	,٦
المقيمون في الفنادق	١٢٩٨	,٢	١٥٤١	٠,٢	٣,٠
المجمـــوع	٥٢٢٧٤٩	١٠٠,٠	٧٩٢٣٣٩	١٠٠,٠	٨,٧

المصدر: الخطة الخمسية للتنمية ـ المحلد الحادي عشر ١ ـ ١٩٨٥م وزارة التخطيط.

الجدول رقم (٨)

السكان حسب الديانة والنوع في سنوات التعداد

(١٩٤١، ١٩٥٠، ١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٨١م)

سنوات التعداد	النوع	الديانة							
		مسلم			مسيحي		ديانات أخرى		
		الذكور	الاناث	الجملة	الذكور	الاناث	الجملة	الذكور	الاناث	الجملة
١٩٤١م				٨٨٢٩٨			-	-		١٦٧٣
١٩٥٠م				١٠٥٤٠١			٢٩٣٢			١٣٩٧
١٩٥٩م		٧٣١٨٢	٦٢٥٣٩	١٣٥٧٢٠	٢٩٧١	١٩٢٤	٤٨٩٥	١٤٧٠	١٠٥٠	٢٥٢٠
١٩٦٥م		٩٤٥٩٤	٧٩٠٠٠	١٧٣٥٩٤	٣١٠٧	٢٧٢٥	٥٨٣٢	١٦٨٣	١٠٩٤	٢٧٧٧
١٩٧١م		١١٠٩٩٠	٩٥٧١٨	٢٠٦٧٠٨	٣٥٥١	٣٠٣٩	٦٥٩٠	١٧٧٣	١٠٠٧	٢٧٨٠
١٩٨١م		١٦٦٤٦٧	١٣١٦٧٣	٢٩٨١٤٠	١٥٩٧٣	٩٦٣٨	٢٥٦١١	٢٢٣٤٢	٤٦٩١	٢٧٠٣٣
النسبة المئوية										
١٩٤١م				٩٨,١						١,٩
١٩٥٠م				٩٦,١			٧,٢			١,٢
١٩٥٩م		٩٤,٣	٩٥,٥	٩٤,٨	٣,٨	٢,٩	٣,٤	١,٩	١,٦	١,٨
١٩٦٥		٩٥,٢	٩٥,٤	٩٥,٣	٣,١	٣,٣	٣,٢	١,٧	١,٣	١,٥
١٩٧١م		٩٥,٤	٩٥,٩	٩٥,٧	٣,١	٣,١	٣,	١,٥	١,٥	١,٣
١٩٨١م		٨١,٣	٩٠,٢	٨٥,٠	٧,٨	٦,٦	٧,٣	١٠,٩	٣,٢	٧,٧

ملاحظة: لا يشمل غير مبين في تعداد ١٩٨١م وعددهم (١٤)

المصدر: الاحصاءات السنوية لدولة البحرين ١٩٨٦م. ص: ٢٢

الجـــدول رقم (٩)

أسماء المدارس الأجنبية وسنة تأسيس كل منها في دولة الكويت

١٩٨٨ - ١٩٨٩م

التسلسل	اســـم المدرســـة	تاريخ إنشائهـا
١	الانجليزية بالسرة	٥٤/٥٣
٢	الهنديـــة	٦٠/٥٩
٣	الأرمنيـــة	٦١/٦٠
٤	الفرنســـة	٦٨/٦٧
٥	الانجليزية بالفحيحيل	٦٩/٦٨
٦	الكرمـــل	٧٠/٦٩
٧	النـــوري	٧٠/٦٩
٨	الانجليزية الحديثة	٧٠/٦٩
٩	الإيرانيـــة	٧٠/٦٩
١٠	الرسدان الباكستانية	٧١/٧٠
١١	الباكستانية الحديثة	٧١/٧٠
١٢	الباكستـــانية	٧١/٧٠
١٣	الفحيحيل الباكستانية	٧٤/٧٣
١٤	الأمريكيـــة	٧٦/٧٥
١٥	الدولية الباكستانية	٧٦/٧٥
١٦	العالمية الأمريكية	٧٧/٧٦
١٧	الهندية الجديدة	٧٧/٧٦
١٨	البيـــان	٧٨/٧٧
١٩	اليابانيـــة	٧٨/٧٧
٢٠	الشعب الباكستانية	٧٨/٧٧
٢١	الكويت الانجليزية	٨٠/٧٩
٢٢	الخليج الانجليزية	٨١/٨٠
٢٣	الشمس المشرقة	٨١/٨٠
٢٤	السور الانجليزية	٨٢/٨١
٢٥	الحديثـــة	٨٤/٨٣
٢٦	البنغلاديشية	٨٦/٨٥
٢٧	الهندية المتحدة	٨٦/٨٥
٢٨	الكويت الهندية	٨٧/٨٦

المصدر: ادارة التعليم الخاص.

الجـــدول رقم (١٠)
عدد الطلبة العرب في المدارس الأجنبية في الكويت
١٩٨٧ - ١٩٨٨م

مرحلة الروضة	١٥٩٤
المرحلة الابتدائيـــة	٣٢٤٩
المرحلة المتوسطـــة	٢٢٢٢
المرحلة الثانويـــة	١٠٤٩

المصدر: ادارة التعليم الخاص - وزارة التربية الكويت. عدد الطلبة احتسب عن طريق الباحثة من بيانات أولية حصلت عليها.

الجـــدول رقم (١١)

المؤسسات التعليمية الخاصة لعام ١٩٨٥ - ١٩٨٦م

التسلسل	اســـم المدرســـة	سنة التأسيس
١	مدرسة الرجاء	١٩١٣
٢	مدرسة القلب المقدس	١٩٥٣
٣	المدرسة الهندية	١٩٥٢م
٤	المدرسة الباكستانية	١٩٦٨م
٥	مدرسة الاتحاد الأهلي	١٩٢٣م
٦	المدرسة الأوردية	١٩٥٧م
٧	مدرسة البحرين الدولية	١٩٧٢م
٨	مدرسة سنت كرستوفرز	١٩٦١م
٩	مدرسة عوالي	١٩٣٦م
١٠	مدرسة بيان البحرين	١٩٨٢م
١١	المدرسة الفرنسية	١٩٧٦م
١٢	مدرسة ديلمون	١٩٧٦م
١٣	مدرسة حباري	١٩٧٥م
١٤	مدرسة نادين	١٩٧٧م
١٥	المدرسة القبرصية	١٩٧٩م
١٦	مدرسة ابن خلدون	١٩٨٣م
١٧	مدرسة النسيم	١٩٨١م
١٨	مركز رعاية الأحداث	١٩٨٣م
١٩	معهد الأمل للمعوقين	١٩٨٤م
٢٠	مدرسة الارشاد للمسلمين	١٩٨٣م
٢١	مدرسة آسيـــا	١٩٨٣م
٢٢	مدرسة زخريادس	١٩٨٤م
٢٣	المدرسة اليابانية	١٩٨٤م
٢٤	مدرسة جمعية التربية الاسلامية	١٩٨٤م
٢٥	المدرسة الكورية	١٩٨٦م

المصدر: دولة البحرين. وزارة التربية والتعليم. ادارة التعليم الخاص ١٩٨٦ ١٩٨٧م.

الجـــدول رقم (١٢)

تجديد التصاريح بالعمل حسب النشاط الاقتصاد

النشاط الاقتصادي / الجنسية	الزراعة والصيد	النفط	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء
جنسيات عربية				
اليمن	٢٢	٨	٤٥٥	١٢٢٧
العراق	٥٥	١١	٥٠٤	١٣٢٨
الأردن	١١٧	٢٠١	٢٤١٦	٤٢٣٠
فلسطين	٦	٣٢	١٧٤	١٦٤
سوريا	٨١	١٧	١٣٢٧	٣٠٣٤
لبنان	٢٢	١٦	٥٤٨	١٣٥٦
مصر	١١٣٦	٩٨	٤٥٥٦	١٩٥٢٥
عربية أخرى	٦٩	١٠	٢٦٠	٥٠٥
جنسيات أجنبية:				
باكستان	٦٠٣	٦٦	٤١١٨	٩١١٣
بنغلاديش	٥٥٨	٤	١١٨٧	٣٠٨٧
الهند	٤٢٥	١٨٣	٣٧٩٥	١٠٣١٣
إيران	٢٦٦	-	١٤٧٧	٥٠٩٥
كوريا	١	-	١	٧٩
الفلبين	٢٥		٢٠١	١٧٢٧
اليابان	-	-	١	١٦٩
آسيوية أخرى	٤٢	١٦	٤٠٧	٢١٩٠
دول غربية	١٣	١١	١٠٤	٧١٦
المجموع	٣٤٢١	٧٢٣	٢١٥٣١	٦٣٠٨٥

المصدر: الاحصاء المركزي. وزارة التخطيط.

والجنسية ١٩٨٥م

التجارة والمطاعم الفنادق	النقل والتخزين والخدمات	التمويل والتأمين والعقارات	الخدمات العامة والاجتماعية	المجموع لكل جنسية	النسبة لكل
١٥٨١	٥٦٦	٦١	٢٩٥١	١,٨	
١١٣١٩	٣٤٩	٣٤٨	١٩٩	٣٩٢٥	٢,٤
٢٤٤٠٠	١١٦٢	١٦٦٢	١١٠٦	١٤٣٣٤	٨,٨
٣١٤	٤٥	١٥١	١٣٦	١٠٢٢	٠,٠٦
٢٩٠٣٩	٦٥٦	٢١٢	٩٠٤	٩١٣٤	٥,٦
١٢٤٤٠	٢٣٦	٣٢٧	٣٧٨	٤١٢٧	٢,٥
٧٤٣٦٠	٢٣٩٠	١٦٦٥	١٦٧٣	٣٨٤٧٩	٢٣,٥
٤٠٤٠	١٦١	١٧٧	٦٠	١٦٤٦	١,٠
٣٨٠٥٠	١٤٧٥	٥٦٣	١٤٥٥	٢١١٩٨	١٣,٠
١٩١٠٠	٢٠٢٤	٦٣	٢٧٨٦	١١٦١٩	٧,١
٨٩٦٥٠	٢٩٣٤	١٨٩٦	١٨١٥	٣٠٣٢٦	١٨,٥
٥٣٨٧٠	٦٤٨	٢٩٤	٦١١	١٣٧٧٨	٨,٤
١١٦٠	٥	١	٥	٢٠٧	-
٩٦١٠	٢٨٣	٢٧	٦٨	٣٢٩٢	٢,-
٦٢٠	٦	١	-	٢٣٩	
١٠٠٦٠	١٨٦	٦٣	٧٥٤	٤٦٦٤	٢,٨
٨٨١٠	٧٦	١٩٥	٢٥٧	١٥٨٧	١,-
٤١١٩٠	١٢٧٩٤	٨٢١١	١٢٢٦٧	١٦٣٢٢٤	١٠٠,-

الجـــدول

تصاريح بالعمل لأول مرة حسب النشاط الاقتصادي والجنسية

النشاط الاقتصادي / الجنسية	الزراعة والصيد	النفط	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	التجار والمطاعم والفنادق
جنسيات عربية					
العراق	-	-	١٥	٧٠	١٣
الأردن	١	١	١١	١٥٣	٢٣
سوريا	١		٦	٦٧	٢٨
مصر	٤١٤	١	٣٤٠	٢٠٨١	٨٢٣
عربية أخرى	٣١	-	٦٢	١٩٣	١٧٧
جنسيات أخرى:					
باكستان	٢٢٨	٣	١٦٥	١١٧٢	٣٠٩
بنغلاديش	٦٦٧	-	٢٣٩	٢١٣٣	٣٤٥
الهند	١٩٣	١٩	٢٨٤	٣٩٢٠	٥٥٨
إيران	١	-	١	١	١٧
كوريا	-	-	٢	٣٠٥٧	١٨
الفلبين	١١٠	-	٤٣٦	٣٢٥٩	٥٦٧١
اليابان	١	٢	٢٧	٨١٤	١٢٧
آسيوية أخرى	٥٣	-	١٢٦	١٠٩٤٠	٤٦١
دول غربية	١٦	١٢	٩١	١٤٣١	٨٤٧
المجموع	١٧١٦	٣٨	١٨٠٥	٢٩٢٩٠	٩٣١٧

المصدر: الاحصاء المركزي. وزارة التخطيط

الجدول رقم (١٣)

توزيع النشاط الاقتصادي والجنسية ١٩٨٥م

النشاط	النقل والتخزين والخدمات	التمويل والتأمين والعقارات	الخدمات العامة والاجتماعية	المجموع لكل جنسية	النسبة لكل جنسية
٧٠	١	١	٨	١٠٨	
١٥٣	٤	٩	١١	٢١٣	٠,٥
٦٧	٦	٢	٢٧	١٣٧	-
٢٠٨١	٤٠٤	١٥٩	٢٨٩	٤٥١١	١٠.٣
١٩٣	٢٦	١١٠	٧١	٦٧٠	١,٥
١١٧٠	١٦	٣٠	٦٣	١٨٨٦	٤,٣
٢١٣٣	١٠٦	٩٣	١٧٠٥	٥٢٨٨	١٢,٠
٣٩٢	٢٠٧	٣٤	٥٩	٥٢٧٤	١٢,٠
١		٢	٥	٢٧	
٣٠٥	١		٧	٣٠٨٥	٧,-
٣٢٥	٧٨	١٦	١٤١	٩٧١١	٢٢,-
٨١	٦	١٣		٩٩٠	٢,٢
١٠٩	٣٩	٢٢	٢٥٠	١١٩٩١	٢٧,٣
١٤٣	٢٢	٢٢٧	١٣٩	٢٧٨٥	٦,٣
٩٢٣	٩١٦	٧١٥	٢٨٧٥	٤٣٨٩٢	١٠٠,٠

الجـــدول رقم (١٤)

بطاقات العمل الصادرة لغير البحرينيين حسب المهن الرئيسية ١٩٨٦م

المهن الرئيسية	الجنسية														
	عرب الخليج	بحثي	اردني، فلسطيني لبناني، سوري	مصري وسوداني	عرب آخرون	ايراني	هندي	باكستاني	كوري وتايلندي	آسيويون آخرون	بريطاني	فرنسي، ألماني وهولندي	أوربيون آخرون	أمريكي	جنسيات أخرى	الجملة
المشتغلون بالمهن																
الفنية والعلمية	٤٤	-	٤٤	٢٦	١١	١	٦٩٧	٦٨	٣٦	٣٦٣	٣٨١	٢٠	١٠٢	٢٢	١٩	١,٨٣٤
المهن الادارية والاشرافية	١١	-	١١	١٧	٥	١	١٠٠	٣٠	٢١	٧٤	١٨٠	١٨	٤٢	٣٠	٨	٥٤٨
المهن الكتابية	٩	١	١٢	٢	٢	-	٢٦٦	٢٣	١	٩٦	٧٥	٣	٨	١	٢	٥٠١
أعمال البيع والتجارة	-	٢	٨	٥	٤	٦	٣٩٠	٣٧	٥	١٤٠	٢٧	٢	١١	٢	٢	٦٤١
المشتغلون بالزراعة والصيد	١	-	-	-	-	-	٢٠٩	٧٥	-	٢٥٣	١	-	-	-	-	٥٣٩
المشتغلون بالنقل والمواصلات	**٩**	**٦**	**٦**	**-**	**١**	**٦**	**٣٦٠**	**٥٧**	**٢١**	**١٠٢**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٩**	**٥٧٧**
المهن الحرفية والانتاجية	٥٦	٢٦	١٠٣	١٦	-	٩٦	٨٠٠٥	١٩٣٤	٩٦١	٢٤٩٢	٣٣	٢	٩٨	١	٦	١٣,٨٢٩
المشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية	١٢	١	٣٨	١٠	٢	٩	١٧٩٧	١٩٧	٩١	٢٨٥٦	١٤٥	١٩	٧٠	٣٤	١٤	٥,٢٦٤
الجملة	١٤٢	٣٦	٢٢٢	٧٦	٢٥	١١٩	١١٨٢٤	٢٤٢١	١١٣٦	٦٣٧٦	٨٤٢	١٤	٣٣١	٥٩	٦٠	٢٣,٧٣٣

الجـــدول رقم (١٥)

الأفراد الممنوحون تأشيرات عمل حسب الجنسية خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣م

الجنسيـــة	١٩٧٩م	النسبة	١٩٨٣م	النسبة
الدول العربية	١٤٧٠٠	١٢	١٥٨٥٣	٢٠
الهند	٥٤٩٦٩	٤٦	٣٢٤١٦	٤١
باكستان	٢٥٠٩٣	٢١	١٢٧٩٢	١٦
الدول الآسيوية الأخرى	١٤٥٨٨	١٢	١٠١٤٤	١٢,٧
الدول الأفريقية غيرالعربية	٣٩٩		٢٥٢	
الدول الأوربية	٨٧٣٧	٧,٨	٦٦٠٨	٨,٣
الدول الأمريكية	١٤٠٧هـ	١,٢	١١٩٨	١,٥
الدول الأوقيانوسية	٢١٦		١٠٤	
الجملة	١٢٠١٠٩	١٠٠	٧٩٣٦٧	١٠٠

ـ المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية الامارات العربية المتحدة.

الجـــدول رقم (١٦)

وزارة الصحة. أحصاءات للعاملين غير الكويتيين في بعض المجالات الطبية ١٩٨٨م

المسمى الوظيفي	عربي	النسبة	غير عربي	النسبة
أطباء	١٨١٤	٨٦	٢٩٩	١٤
ممرضون	٢٦٤٦	٤١	٣٧٧٣	٥٩
فني مختبر	٢٧٢	٤٨	٢٩٤	٥٢
مساعد فني مختبر	٢٧٢	٤٨	٢٩٤	٥٢
مساعد محلل مختبر	١٤	٣٩	٢٢	٦١
استشاري مختبرات	١	١٢,٥	٧	٨٧,٥
فني غرفة العمليات	٤١	٥٠	٤١	٥٠
مراقب الغازات الطبية			٣	١٠٠
مصور أشعة	٨٦	٤٨,٥	٩١	٥١,٥
مساعد مصور أشعة	١٩	٤٠,٤	٢٨	٥٩,٦
محمض أشعة	٣٩	٤٢	٥٤	٥٨,-
فني أسنان	٢١	٦٠	١٤	٤٠
أخصائي تغذية	٢٨	٥١	٢٧	٤٩
مساعد خدمات تعقيم	٣٥	٦٠	٢٣	٤٠
فني تخطيط القلب			٦	١٠٠
فني تشغيل جهاز قلب	٣	٥٠	٣	٥٠
خبير سجلات طبية	٧٣٣٥	٥٩	٥١١٢	٤١

المصدر: احتسبت من بيانات أولية حصلت عليها الباحثة من وزارة الصحة العامة. قسم الاحصاء. دولة الكويت.

الجـــدول رقم (١٧)
الشركة الكويتية للتجهيزات الغذائية
الموظفون حسب الجنسية يوليو ١٩٨٨م

الجنسية	عدد الموظفين
كويتي	٧
مصري	١٦٠
أردني	٣٢
عرب آخرون	٣٧
تركي	٩
إيرلندي	١
بنغلاديشي	٦٠٣
هندي	٢٩٢
سيلاني	٤٥
صيني	٣٩
فلبيني	٥٤
باكستاني	١٥
المجموع	١٢٩٦

ملاحظات: يوجد (١٦٠) هندياً جديداً لم يدخلوا البلاد بعد.
يوجد (١٠) مصريين جدد لم يدخلوا البلاد بعد.
يوجد (٢٥) سيلانياً جديداً لم يدخلوا البلاد بعد.
المجموع: ١٩٥
المصدر: معلومات أولية من الشركة.

الجـــدول رقم (١٨)

الموظفون في شركات التنظيف حسب الجنسية

الكويت ١٩٨٨م

اسم الشركة / بنغلادش	النسبة	الهند	النسبة	باكستان	النسبة	تايلاند	النسبة	سيلان	النسبة	فلبين	النسبة	عربي	النسبة	المجموع	النسبة
وائل النصف ٢٢٠٠	٦٨,٥	٤٠	١٠٣	-	-	٣١٠	٩,٧	٦٠٠	١٨,٧	-	-	٦٠	١,٨	٣٢١٠	١٠٠
دانة وبيركلي ٢٧٦	٥١,٧	٣٦	٦,٧	-	-	١٣٠	٢٤,٣	٨٧	١٦,٣	٢	,٤	٣	٠,٦	٥٣٤	١٠٠
الدائرة الأهلية ٤٩٥	٨٤,٢	١٨	٣	٥	٠,٨	-	-	٦	١	١١	٢	٥٣	٩	٥,٨٨	١٠٠
الجهـــراء ٩٩	٦٣	-	-	-	-	٢٣	١٤,٧	١٥	٩,٥	٤	٢,٥	١٦	١٠,٣	١٥٧	١٠٠
الوطنية للتنظيف ١١١٦	٥٩,٨	٢٠	١,٠٧	٢٠	١,٠٧	١٧٠	٩,١٢	٣٠٠	١٦,٠٨	٤٠	٢,١٤	٢٠٠	١٠,٧٢	١٨٦٦	١٠٠
الصولـــة ١٦٤	٣٠,٩	٤٤	٨,٣	٢٣	٤,٣	٢١	٣,٩	٢٠	٣,٩	١٧٦	٣٣,٢	٨٢	١٥,٥	٥٣٠	١٠٠
تنظيفكو ١٨١٤	٦٢,٤	-	-	-	-	٤٩٩	١٧,٢	٢٦٥	٩,١	-	-	٣٢٨	١١,٣	٢٩٠٦	١٠٠
الملا للعناية															
بالبيئة المحدودة -	-	١	١,٣	-	-	٥٥	٧٢,٤	٢٠	٢٦,٣	-	-	-	-	٧٦	١٠٠
البيدر التجارية -	-	-	-	-	-	١١	د	١٨٥	٨٣,٧	-	-	٢٥	١١,٣	٢٢١	١٠٠

المصدر: احتسبت من معلومات حصلت عليها الباحثة من الشركات المختلفة (أكتوبر ١٩٨٨م).

الجـــدول رقم (١٩)

شركة الصناعات الوطنية ـ أعداد الموظفين حسب الجنسيات

١/١٩٨٨م

الجنسيـــة	العدد
كويتي	٤٣
سعودي	٢
فلسطيني	٢٤
مصري	٦٧١
أردني	٢٨٨
لبناني	١٥
سوري	٤٦
عراقي	٤٩
الجمهورية العربية اليمنية	٤
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٩
غير كويتي	٥٨
تونسي	٢٧
عماني	١
صومالي	٣
سوداني	٢٢
باكستاني	١٩٤
هندي	١٦٠
ايراني	٢
أفغاني	١
بنغالي	٥٣
سيلاني	٢
فلبيني	٩٩
بولندي	١
آسيوي	٣
أفريقي	١
أوربي	١
المجموع	١٧٧٩

المصدر: معلومات أولية حصلت عليهامن الشركة.

الجـــدول رقم (٢٠)

الشركة العربية الأمريكية «أرامكو» ARAMCO

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
سعودي	٤,٠٢٣	٦٢,٥
عربي	٤٢٣	٦,٦
هندي	٢٣٢	٣,٦
باكستاني	٥٠٩	٧,٩
فلبيني	١٤,٩	١٤,٩
آسيويون آخرون	١٣١	٢,-
دول غربية	١٥٨	٢,٥
المجموع	٦,٤٣٤	١٠٠

المصدر: احتسبت من معلومات أولية حصلت عليها من (سجل العاملين في شركة أرامكو)

الجـــدول رقم (٢١)

الشركة السعودية الموحدة للكهرباء (المنطقة الشرقية) SCICO

عدد الموظفين في أكتوبر ١٩٨٨م

الجنسية	العدد	النسبة
سعودي	٣١,٧٦٨	٧٢
عربي	٩٨٩	٢,٢
هندي	١,٢٧٩	٢,٩
باكستاني	١,١٢٠	٢,٥
فلبيني	٣,٤٨٩	٧,٩
آسيويون آخرون	٢٣٧	٠,٥
آسيويون آخرون	٢٣٧	٠,٥
دول غربية	٥,٢٠٣	١١,٨
المجموع	٤٤,٠٨٥	١٠٠

المصدر: احتسبت من معلومات أولية حصلت عليها من كل العاملين في شركة (سكيكو)

ملاحظة: هناك (٨٥٠) سعودياً تحت التدريب.

الجـــدول رقم (٢٢)
مجموع شركات الزامل - يناير ١٩٨٣م

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
سعودي	١١٠	١,٦
عربي	٢٢٠	٣,٣
هندي	١,٤٥٤	٢٢,-
باكستاني	١٨٤	٢,٨
فلبيني	٢,٢٩٩	٣٤,٧
سريلانكي	١,٢٥٦	١٩,-
آسيويون آخرون	٨٢٣	١٢,٤
دول عربية	٢٢٤	٣,٤
آخرون	١٤	-
المجموع	٦,٦١٧	١٠٠

١ - المصدر: احتسبت من معلومات أولية حصلت عليها من الشركة

الجـــدول رقم (٢٣)
العاملون في القطاع المختلط حسب الجنسية وجهة العمل في ١٩٨٦م

جهة العمل	القطريين	النسبة	العرب	النسبة	الأجانب	النسبة	المجموع العام	النسبة
المؤسسة العامة القطرية للبترول(QGPC)	٢٨٧	١٨,١	٤٦٩	٢٩,٧	٨٢٥	٥٢,٢	١٥٨١	١٠٠
شركة قطر للحديد والصلب	٥٦	٥,١	٢١١	١٩,٣	٣٢٤ م	٧٥,٤	١٠٩١	١٠٠
شركة قطر الوطنية لصناعةالاسمنت	٢٣	٥,١	٤٠	٩	٣٨٥	٨٥,٩	٤٤٨	١٠٠
مرفق هاتف قطر الوطني	٤٨	٨,٦	١٠٩	١٩,٥	٤٠١	٧١,٨	٥٥٨	١٠٠
المجموع	٤١٤		٨٢٩		٢٤٣٥		٣٦٧٨	

المصدر: الاحصاءات السنوية وزارة التخطيط. دولة قطر.

الجـــدول رقم (٢٤)

توزيع الجنسيات في الدول التي تستخدم عمالة منتقاة للتعيين في القطاع الحكومي

عمـــان ١٩٨١م

	مواطنون	النسبة	عرب	النسبة	آسيويون	النسبة	المجموع
وزارة التعليم	٣,٣٠٠	٣٤,٧	٤,٤٠٠	٥٦,٨	٨٠٠	٨,٤	٩,٤٠٠
وزارة الصحة	٢,٧٠٠	٥٨,٧	٣٠٠	٦,٥	١,٦٠٠	٣٤,٨	٤,٦٠٠
آخرون	١٥,٦٠٠	٦٣,٢	١,١٠٠	٤,٥	٣,٧٠٠	١٥,٠	٢٤,٧٠٠
المجموع	٢١,٦٠٠	٥٥,٧	٦,٨٠٠	١٧,٦	٦,١٠٠	١٥,٤	٣٨,٨٠٠

قطر ١٩٨١م

	مواطنون	النسبة	عرب	النسبة	آخرون	النسبة	المجموع
علمي وفني	٣,٢٠٠	٢٧,٨	٤,٣٠٠	٣٧,٤	٣,٣٠٠	٢٧,٨	١٠,٨٠٠
ادارة	٢,١٠٠	٤٥,٧	١,٦٠٠	٣٤,٨	٧٠٠	١٥,٢	٤,٤٠٠
خدمات	٥,٥٠٠	٥٧,٣	١,١٠٠	١١,٥	٢,٨٠٠	٢٩,٢	٩,٤٠٠
المجموع	١١,٩٠٠	٤٣,١	٧,٣٠٠	٢٦,٤	٧,٣٠٠	٢٦,٤	٢٧,٦٠٠

أبوظبي ١٩٨٢م

	العدد	النسبة المئوية
مواطنون	٣,٩٦٢	١٦,٤
عرب	٩,٨٨٥	٤١,١
باكستانيون	٤,٩٣٣	٢٠,٤
هنود	٤,٠١٤	١٦,٧
جنسيات آسيوية أخرى	١,١٧١	٤,٨
مجموع الآسيويين	١٠,١١٨	٤٢,٠
الأوربيون والأمريكيون	٧٠	٠,٣
آخرون	٤٣	٠,٢
مجموع الوافدين	٢٠,١١٦	٨٣,٥
المجموع	٢٤,٠٧٨	

Source: Nazli Choucri, 1983
Asians in the Arab World: Labour Migration and Public Policy.
Massachusetts Institute of Technology.

الجـــدول رقم (٢٥)

موظفو وزارة الصحة بدولة الامارات العربية المتحدة

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
عرب		
إمارات	١١٩	٢,٧
بحريني	٦	٠,١
عراقي	١٠٣	٢,٤
سوري	٩١	٢,١
أردني	٢٧٧	٦,٣
فلسطيني	٣١٤	٧,٢
لبناني	٦٢	١,٤
يمني	٤٤	١,٠
سوداني	٢٣٧	٥,٤
مصري	٧٤٨	١٧,٢
تونسي	٢٠	٠,٤
عماني	٣٧	٠,٨
صومالي	١٠٩	٢,٥
مجموع العرب	٢١٦٨	٤٩,٥
أرثيري	١	
آسيوي		
باكستاني	٣٦٤	٨,٤
بنغلاديشي	٢٢	٠,٥
هندي	١٦٨١	٣٨,٤
سريلانكي	١	
فلبيني	١٦	٠,٤
تايواني	٢	
إيراني	١٤	٠,٣
مجموع الآسيويين	٢١٠٠	٤٨,٠

المصدر: وزارة الصحة يوليو ١٩٨٠م.

تابع للجـــدول رقم (٢٥)

موظفو وزارة الصحة - يوليو ١٩٨٠م بدولة الامارات العربية المتحدة

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
الأفارقة (غير العرب)		
تنزاني	١٠	٠,٢
غاني	٣	
كيني	٢	
زنجباري	١	=
مجموع الأفارقة	١٦	٠,٣
غربيون:		
كندي	٤	
روسي	١	-
هنغاري	١	
إيرلندي	١	
هولندي	٦	=
بريطاني	٢	
مالطي	١	-
أمريكي	٦	=
ترينيدادي	١	
فرنسي	١	=
أرجنتيني	١	=
نيوزيلندي	٢	
يوغسلافي	١	=
تركي	١	□
جامايكي	٢	
مجمع الغربيين	٨٧	٢,٠
آخرون	١	-
المجموع الكلي	٤٣٧٢	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الصحة. يوليو ١٩٨٠م.

الجـــدول رقم (٢٦)

بطاقات العمل الممنوحة من قبل المديرية العامة لشئون العمل للعاملين غير العمانيين في القطاع الخاص. لجنسيات مختارة في عمان لسنة ١٩٨٠م

الجنسيـــة	١٩٨٠م	
	العدد بالألف	النسبة المئوية
هنود	٨٠,٨	٦١,٠٣
باكستانيون	٣٠,٠	٢٣,٠٧
بنغلاديشيون	٨,٩	٦,٨٦
بريطانيون	٣,٤	٢,٥٧
سريلانكيون	١.٧	١.٣٤
المجموع	١٣٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربية ١٩٨٣م المعهد العربي للتخطيط. الكويت الجدول رقم (١ ٢١) ص: ٥٤١.

الخاتمـــــة

تزايدت العمالة الآسيوية بدول الخليج في السنوات العشر الأخيرة زيادة واضحة بحيث أصبحت تمثل الغالبية من الوافدين في بعض دول الخليج مثل الإمارات وقطر والبحرين.

ويصعب اعتبار العمالة الآسيوية هامشية أو مؤقتة فهي تحتل مراكز مهمة في العديد من المهن لا تقتصر على الأعمال اليدوية ونصف الماهرة بل تشمل مهناً كالهندسة والطب والتمريض.

وتصل نسبة هذه العمالة في مجالات كالحدادة والنجارة والسباكة وأعمال البناء والعاملين في الناقلات والخدمات الغذائية وعمال البلدية الى ٨٠٪، ويؤدي هؤلاء خدمات ضرورية لا يمكن اعتبارها مؤقتة أو كمالية يمكن الاستغناء عنها.

قد يقال ان هؤلاء العمال الوافدين من شرقي آسيا يلتحقون بسوق العمل بعقود محدودة المدة لا تزيد عن أربع سنوات ولكن هؤلاء يستبدلون بدفعات أخرى من هذه الدول نفسها تحتل مكانهم فوجودهم يمثل وجوداً متصلاً وهجرة

مستمرة سواء أكانوا من الفلبين أو جنوبي كوريا أو من شبه القارة الهندية.

ولم يقتصر التحاق العمالة الآسيوية بقطاعات الانتاج والخدمات ولكن تستوعب أعداد كبيرة منهم في مهن استراتيجية كالدفاع والشرطة في بعض هذه الدول.

واهتمام الحكومات الآسيوية بالعمالة المستخدمة من بلادهم في دول الخليج وسعيهم لحل مشاكلهم ليس مجرد متابعة لحالات فردية بل هو نابع من رغبة هذه الحكومات في حل مشكلة البطالة في بلادهم والرغبة في فتح أسواق ومجالات للعمل لمواطنيهم في هذه الدول رغبة في تجنب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تنجم عن ازدياد البطالة في دولهم ومما يؤيد ذلك ما نشرته صحيفة الخليج التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة في عددها الصادر يوم ١٨/٥/١٩٨٢م والذي جاء فيه:

كولومبو: أعلن رسميا أمس أن وزير العمل في سريلانكا سيقوم بزيارة لعدد من دول الخليج العربية في الأسبوع المقبل بحثا عن وظائف لمائة ألف من العاطلين في بلاده، وتجدر الاشارة الى أن هناك ما يقرب من مائة ألف من مواطني سريلانكا يعملون حالياً في دول الخليج، وتقدر تحويلات العملة الأجنبية الى سريلانكا في الشهور العشرة الماضية بما يزيد عن ٤٥٠٠ مليون روبية

ومما يجدر بالذكر أن أزمات البطالة والارتفاع المستمر في نفقات المعيشية تعد جزءاً من حملة المعارضة ضد الحزب الحاكم.

وواضح مس الخبر السابق أن منطقة الخليج قد أصبحت مجالاً حيوياً لتشغيل العاطلين عن العمل في الدول الآسيوية تجنبا لأزمات سياسية داخلية.[1]

ويلاحظ أن حكومات هذه الدول تمارس ضغطا من خلال قنوات حكومية على دول الخليج لاستمرار الاحتفاظ بهذه العمالة وتنظيمها وهذا النوع من الارتباط س خلال علاقات حكومية قد تكون له مضاعفات عند حدوث أي خلل في هذه العلاقات يمكن أن يؤدي الى توقف تيار العمالة بين هذه الدول بما يهدد اضطراب مشروعات التنمية

ويطرح هذا الوضع تساؤلاً رئيسياً: اذا طلب من العمالة الآسيوية التي استقرت في مهن مؤثرة في استمرار التنميةومشروعاتها وبالتالي في الوضع الاقتصادي لدول الخليج أن تغادر الى بلادها فما العمالة البديلة التي يمكن أن تسد هذا الفراغ؟

إن غالبية مواطني دول الخليج يتركزون في قطاعات

---

١ ـ الآثار السياسية للهجرة الأجنبية عبدالملك التميمي. مركز دراسات الكويت. ١٩٨٣م. ص: ٣٠٣

الخدمات في الدوائر الحكومية فيما يعمل الوافدون غالباً في قطاع التجارة والانتاج مما يعني أن خلو هذه القطاعات من العمالة الوافدة الآسيوية ستكون له انعكاسات مؤثرة على النمو الاقتصادي السريع الحالي لدول الخليج العربية على خلاف الحال لو أن المواطنين كانوا يشغلون وظائف في قطاعات الانتاج ومشروعات التنمية بدلاً من الاقتصار على الاستثمار المادي والاشراف على الآخرين.

وثمة خطر آخر لوجود العمالة الأجنبية كبديل للعمالة العربية التي تجلب لتكلفتها الاقتصادية الأقل يتعلق باعتبارات أمنية اذ أن تزايد أعدادهم ووجود عمالة غير شرعية منهم يصبح بمثابة قوة ضاغطة في حالة وجود خلافات حول شروط العمل وظروفه كما يشجع ذلك على تشغيل عمالة موجودة بصفة غير شرعية تقبل العمل دون شروط وبأجور أقل.

وتشير الاعتبارات السابقة الى آثار العمالة الأجنبية على البناء الاجتماعي والاقتصادي لدول الخليج وتدعو الى ضرورة اعادة النظر في سياسة هجرة هذه العمالة الى الوطن العربي، فوجود مجتمعات مكونة من أقليات غير متجانسة داخل الخليج العربي يفصل بينها جدران من القيم الموروثة واللغات والعادات والانتماءات الموزعة والمصالح المتنافسة بل والمتصادمة تستند وتعزز بقوانين وتشريعات وأنظمة مؤسسة أمر له خطره.

ووجود هذه المجتمعات في موقع جغرافي سياسي بالغ الأهمية بالنسبة لاستراتيجيات القوة العالمية فوق أرض تختزن في باطنها أهم مصادر الاقتصاد في هذه الحقبة التاريخية يشكل خطراً على أمن المنطقة [1]

---

١ عبدالله النيباري ١٩٨٣م. ص: ٣١٣.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١ - الآثار السياسية للهجرة الأجنبية عبدالمالك خلف التميمي. مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. الكويت. ١٩٨٣م.

٢ - آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية حيدر علي ابراهيم. مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٨٣م.

٣ الأبعاد الثقافية للمواجهة النفطية. فؤاد زكريا. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية السنة الثانية: العدد (٧) تموز العدد (١٠) ١٩٨٣م. الاصدارات الخاصة.

٤ - أثر العمالة الأجنبية على التآلف الاجتماعي. عبدالباسط عبدالمعطي. سركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. الكويت. ١٩٨٣م

٥ -أثر المربيات الأجنبيات على الأسرة الكويتية دراسة قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويت: سنة ١٩٨٦م.

٦ - أخطار الهجرة الأجنبية الى الخليج العربي. موسى زناد سهيل. وزارة الثقافة والاعلام. بغداد: ١٩٨٦م.

٧ -أزمة فائض العمالة الأجنبية في دول الخليج عمر ابراهيم

الخطيب ، أبوظبي ١٩٨٢/٣/٣١م.
٨ ـ أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة. نادر فرجاني. المستقبل العربي: السنة الرابعة: العدد ٨١ حزيران/ يونيو ١٩٨١م.
٩ ـ التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية، يوسف عبدالله صايغ. المستقبل العربي السنة الثانية. العدد (٨) تموز يوليو ١٩٧٩م.
١٠ ـ التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج، عبدالباسط عبدالمعطي. المستقبل العربي. السنة الرابعة. العدد (٣٧) آذار مارس سنة ١٩٨٢م.
١١ ـ رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة. محمد الرميحي المستقبل العربي. السنة الثالثة: العدد ٢٣، كانون الثاني. يناير ١٩٨١م.
١٢ ـ ظاهرة المربيات الأجنبيات. بدر العمر وحسين الرفاعي وآخرون. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رقم (١٠). مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية سنة ١٩٨٧م.
١٣ ـ العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي. جهينة سلطان العيسى. التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة. ندوة علمية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت سنة ١٩٨٣م.

١٤ ـ العمالة في دول الخليج العربي. احمد جمال ظاهر وفيصل السالم. دراسة ميدانية للوضع العام. الكويت: سنة ١٩٨٢م.
١٥ ـ الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة العربية محمود أمين العالم. بحث مقدم الى لجنة الغزو الثقافي المنبثقة عن لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية الكويت: آذار مارس سنة ١٩٨٣م.
١٦ ـ معايشة تجربة مدارس الصفوة في بناء الشخصية المتكاملة وما تقدمه من خبرات لتطوير التعليم. يوسف عبدالمعطي. سنة ١٩٨٤
١٧ ـ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية علي خليفة الكواري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الأول اكتوبر ١٩٨٥م.
١٨ ـ النظام الاجتماعي العربي الجديد. دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ابراهيم سعدالدين. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: ١٩٨٢م.
١٩ ـ نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. علي خليفة الكواري. مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد العاشر ١٩٨٣م. الاصدارات الخاصة
٢٠ ـ الهجرة العربية الى الخليج. الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية محمد الرميحي. مجلة العربي العدد ٢٤٤ ص: ٢٩ ـ ٣٢ الكويت: ١٩٧٩م.
٢١ ـ الهجرة الى النفط. أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي. نادر فرجاني. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٣م

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Abella, Manolo. 1984. "Labour Migration from South and South-East Asia: Some Policy issues", International Labour Review 123 (4): 491-506.

2-Ali, Syed Ashraf, et. al. 1981. Labour Migration from Bangladesh to the Middle East. Washington, D.C. The World Bank (World Bank Staff Working Paper 454).

3-Arnold, Fred, and Nasra M. Shah. 1984. "Asian Labour Migration to the Middle East" International Migration Review 18(2) 294-318.

4-Arnold, Fred, and Nasra M. Shah. 1986. Asian Labour Migration Pipeline to the Middle East. Westview Special Studies in Internal Migration.

5-Birks, James S., and Clive A. Sinclair. 1979a. "International Labour Migration in the Middle East. "Third World Quarterly I (2): 87-99.

6-Birks, J.S and C.A. Sinclair. 1979b. Kingdom of Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahariya: The Key countries of Employment. World Employment Programme Reserch Paper.OLO, 197a.

7 ————————.1979c "Egypt: A Frustrated Labour Exporter." Middle East Journal 33(3), Summer.

8 ————————.1980a "Economic and Social Implications of Current Development in the Arab Region: The Oriental Connection." Pages 135-160 in Social and Economic Develoment in the Arab Gulf, ed. Tim Niblock. London: Croom Helm.

9 ————————.1980b. Arab Manpower. The Crisis of Development. New York: St. Martin's Press.

10 ————————.1982 "The Socio Economic Determinants of Intra Regional Migration" in International Migration in the Arab World Vol. II (U.N. ECWA).
11- Choucri, Nazli. 1983. Migration in the Middle East Transformations, Policies and Processes. Massachusetts Institute of Technology, Cambridge Press, 1983.
12- Middle East Economic Digest. 1981. "Saudi Arabia: The Manpower Controversy." Middle East Economic Digest 25: 40-41.
13 ————————.1982. "A Short Fuse on the Expatriate Time Bomb." Middle East Economic Digest 26: 35.
14- Middle East Review 1982. "Migrant Workers in the Middle East: A New Deal." Middle East Review, pp. 51-52.
15- Nagi Mostafa, 1979. "An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World." Social Science Journal 7(2): 28-55.
16- .1982. "Labour Immigration and Development in the Middle East: Patterns, Problems, and Policies." International Review of Modern Sociology, 12: 185-210.
17- .1984. "Migration of Asian Workers to the Arab Gulf: Policy Determinants and Consequences." Journal of South Asian and Middle Eastern Studies.
18- .1986. "Dimensions of Dependency in the Oil Rich Countries" in the Arab Journal of the Social Sciences. Volume 1: 2 October. 1986.
19- Owen, Roger. 1986. "Migrant Workers in the Gulf" Middle East Review. Spring 1986 pp. 24-26.
20- Sadik, M.T. and W.P. Snavely 1972. Bahrain, Quatar

and the United Arab Emirates. Lexigton, Massachusetts: D.C. Heath & Co.

21- Sayegh, Kamal S. 1968. Oil and Arabs Regional Development. New York: Praeger.

22- Sayigh, Yousif. 1971. "Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula." International Journal of Middle East Studies. 2 (January): 40-58.

23- Seccombe, Ian J. 1986. "Immigrant Workers in an Emigrant Economy: An examination of Replacement Migration in the Middle East." International Migration p 377-383.

24- Serageldin, Ismail, James A. Socknat, Stace Birks, Bob Li, and Clive Sinclair. 1981. Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa. First Report of the Research Project on International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: The World Bank.

Choucri, Nazli. 1986. "Asians in the Arab World: Labour Migration and Public Policy" Middle Eastern Studies. Vol 22 No. 2 April, 1986.

25- Demery, Lionel. 1982. "The Implications of Contract Migration to West Asia." Paper prepared for ESCAP's (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific) Third Asian and Pacific Population Conference, Colombo, 20-29 September.

26- Dos Santos, Theotonia. 1970. "The structure of Dependence." American Economic Review.(May): 231-36.

Howard Wriggins, W. 1985/86. "South Asia and the

Gulf: Linkages, Gains and Limitations. Middle East Review, Vol XVIII, No.2 p 25-36

27- Kanovsky, Eliyahu. 1986 "Migration from the Poor to the Rich Arab countries" Middle East Review, Spring 1986 PP 28-36.

28- Keely, Charles B. 1980. Asian Worker Migration to the Middle East. New York: The Population Council (Center for Policy Studies Working Paper 52.).

3O- .1984. "Research on Asian Labor Migration to the middle East." International Migration Review 18(2): 367-372.

31- Khoury, Nabeel A. 1982. "The Politics of Intra-Regional Migration in the Arab World." Journal of South Asian and Middle Eastern Studies 6(2): 3-20. Kuthiala, S.K. Migrant Workers: A passage from India to the Middle East"

La Porte, Robert, Jr. 1984. "The Ability of South and East Asia to meet the Labour Demands of the Middle East and North Africa". Middle East Journal Vol 38 No. 4 Autumn 1984.

32- Mallakh, El-, Ragaei. 1968. Economic Development and Regional Co-operation: Kuwait. Chicago: The University of Chicago Press.

33 ————————.1979. Quatar: Development of an Oil Economy. London Croom Helm.

34 ————————.1982. Saudi Arabia: Rush to Development London Croom Helm.

35- .1983. Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa. New York: Oxford University press.

36- Shah, Nasra M. 1983. "Pakistani Workers in the Middle East: Volume, Trends and Consequences" International Migration Review 17 (3).

37- Shaw, R. Paul. 1979. "Migration and Employment in the Arab World Construction as a Key Policy Variable." International Labor Review 118(5): 589-605.

Sherbiny, Naiem. 1984. "Expatriate Labour flows to the Arab Oil Countries in the 1980s" The Middle East Journal Vol 38 No. 4 Autumn 1984 pp 643-667.

38- Smelser, Neil J. 1971. "Mechanisms of Change and Adjustment to Change." pp. 29-34 in Political Development and Social Change (2nd ed) edited by Jason L. Finkle and Richard W. Gable. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Tsakok, Isabelle, 1982. "The Export of Manpower From Pakistan to the Middle East, 1975-1985." World Development vol. 10 pp. 319-325.

39- Valenzuela, J. Samuel and Arturo Valenzuela. 1981. "Modernization and Dependency: Alternative Perspectives in the Study of Latin American Underdevelopment" in "From Dependency to Development: Strategies to Overcome Underdevelopment and Inequality", edited by Heraldo Munoa. Boulder, Colorado:Westview Press.

40- Weiner, Myron. 1982. "International Migration and Development." Indians in the Persian Gulf" Population and Development Review 8 (1) March 1982 pp 1-31.

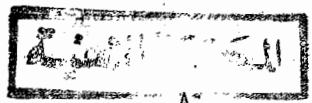

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار النصر
للمركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب - الرياض